أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية:
دراسة تطبيقية على شركات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات

إعداد

د. تامر يوسف عبد العزيز على الجندي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات

د. تامر يوسف عبد العزيز على الجندي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

الملخص

يتمثل الهدف الرئيسى من هذا البحث فى إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم جودة التقارير المالية وكيفية قياسها، كما تم تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وكذلك تحديد العلاقة بين المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية. كما تم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروض الدراسة.

وقد تمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات التى دخلت فى ترتيب المؤشر المصرى لمسئولية الشركات منذ أول ترتيب صادر للمؤشر فى عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥ وهو أخر ترتيب صادر للمؤشر خلال فترة إعداد البحث والبالغ عددها ٧١ شركة، على أن تتمثل عينة الدراسة فى الشركات التى إستمرت فى ترتيب المؤشر فى أخر ثلاث سنوات متتالية وتحديداً أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و٢٠١٥ والبالغ عددها ١٧ شركة بعد إستبعاد البنوك نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقى شركات العينة.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى وجود إرتباط بنسبة ٨٨,٣% بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، بينما يوجد إرتباط بنسبة ٧٨,٩% بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية وجودة التقارير المالية، كذلك وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات – والمتمثلة فى حوكمة الشركات والمسئولية البيئية والإجتماعية – وجودة التقارير المالية، كذلك وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى كل من حوكمة الشركات ومستوى المسئولية البيئية والإجتماعية يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: المؤشر المصرى لمسئولية الشركات، حوكمة الشركات، المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات، جودة التقارير المالية.

القسم الأول
الإطار المنهجى للبحث

١/١ تمهيد:

فى عام ٢٠١٠ تم إصدار المؤشر المصرى للمسئولية البيئية والإجتماعية والحوكمة والذى قام بإعداده مركز المديرين المصري التابع لوزارة الإستثمار والمركز المصري لمسئولية الشركات التابع لمركز المديرين المصري ومؤسسة "ستاندرد أند بورز" وكريسيل بالتعاون مع البورصة المصرية، وتعتبر مصر أول دولة عربية وثانى دولة على مستوى الدول النامية بعد الهند والتى أصدرت المؤشر الخاص بها عام ٢٠٠٨ **(الموقع الرسمى لمركز المديرين المصرى على شبكة الإنترنت)**.

ويأتى إصدار البورصة المصرية لهذا المؤشر، فى إطار إهتمامها بالإتجاهات العالمية الحديثة فى مؤشرات أسواق المال، والتى بدأت فى التركيز على معايير التنمية المستدامة، خاصة فى ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة، كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسئولية إجتماعية متميزة للشركة، وإتباعها لمعايير الحوكمة الجيدة. بل إن الإتجاهات الحديثة فى مفهوم المسئولية الإجتماعية للشركات، أخذت تركز على أهمية هذه المسئولية فى كونها إحدى الأدوات التى يمكن للشركات أن تستخدمها فى إدارتها للمخاطر التى تواجهها. وهو ما ظهر جلياً فى قيام الهند بإصدار هذا المؤشر فى عام ٢٠٠٨، كأول سوق ناشئة، وتلاها قيام البورصة المصرية، بدراسة وبناء وتطوير هذه النوعية من المؤشرات مع المؤسسات العالمية **(البورصة المصرية، مؤشر S&P/EGX ESG، مقدمة)**.

وبناءً على ذلك فإن المؤشر المصرى لمسئولية الشركات مرتبط بصورة أساسية بإفصاحات الشركات عن بعض الجوانب المتعلقة بالمسئولية البيئية والإجتماعية والحوكمة، وبالتالى يتطلب الأمر البحث فى إختبار العلاقة بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية.

٢/١ طبيعة المشكلة:

يعتبر المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والصادر فى عام ٢٠١٠ الأول من نوعه في المنطقة العربية والذى يهدف إلى قياس أداء أفضل الشركات وفقاً لمعايير البيئة، والمسئولية الإجتماعية والحوكمة، حيث أن المؤشر يتكون من أفضل ٣٠ شركة (على الأكثر) من إجمالى ١٠٠ شركة هى الأنشط فى السوق المصرية، مع العلم أن المؤشر يأخذ فى الإعتبار معايير السيولة ورأس المال السوقى لهذه الشركات، ولكن بعد الحصول على"مجموع النقاط النهائى" لكل شركة على معايير البيئة، والمسئولية الإجتماعية والحوكمة **(البورصة المصرية، قواعد ومنهجية مؤشر S&P/EGX ESG، ص٣)**.

ويقيس المؤشر حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الإجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 بشكل سنوي حتى يتسنى إختيار أفضل ٣٠ شركة لتحظى بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر. وهناك مرحلتين لتقييم أداء الشركة وفقاً للمؤشر حيث تشمل المرحلة الأولى تقييم الشركات على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلى الجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الإلكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية في المجالات الرئيسية التالية: هيكل الملكية وحقوق المساهمين، ومعلومات مالية وتشغيلية، ومعلومات عن مجلس الإدارة والإدارة العليا، وأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات، وحماية البيئة، والجانب الإجتماعي، وحقوق العاملين، والمجتمع، والعملاء والمنتج. وتتضمن المرحلة الثانية تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها

والمجلات المتخصصة وتقارير المسئولية الإجتماعية للشركات. وأيضاً من خلال الإتصال بالجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لمعرفة ما إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة **(الموقع الرسمى لمركز المديرين المصرى على شبكة الإنترنت، مرجع سبق ذكره)**.

كما أشارت نشرة بعنوان "المسئولية الإجتماعية للمؤسسات اليوم" والتي يصدرها مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة تجارة وصناعة دبي، إلى أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أظهرت الحاجة إلى تضمين التقارير الصادرة عن الشركات المزيد من المعلومات الشاملة مثل المعلومات حول الأداء الإجتماعي والبيئي للشركة والتنمية المستدامة **(غرفة دبى، يناير ٢٠١٢)**.

وتماشياً مع الأطر المعتمدة لإعداد تقارير الإستدامة دولياً، وطبقاً للنموذج الإسترشادى لإعداد تقارير الإستدامة الذى أصدرته مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة United Nations Sustainable Stock Exchange Initiative (UN-SSE)، تم إعداد الدليل الإسترشادى للإفصاح للشركات المقيدة عن أداء الإستدامة ليقدم إرشادات لتلك الشركات لإعداد تقارير إستدامة تتماشى مع معايير ومتطلبات التنمية المستدامة عالمياً كالمبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI)، والميثاق العالمى للأمم المتحدة United Nations Global Compact (UNGC). **(البورصة المصرية، مشروع النسخة الأولية، أكتوبر ٢٠١٦، ص ٤)**. ويأتى الإصدار الأول للدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة فى إطار إلتزام البورصة المصرية وفقاً لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة بالإنتهاء من إصدار الدليل الإسترشادى للشركات المقيدة قبل نهاية عام ٢٠١٦ **(البورصة المصرية، ملخص تنفيذى، أكتوبر ٢٠١٦، ص٢)**.

وفى ديسمبر ٢٠١٦ أصدرت البورصة المصرية النسخة النهائية للدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة وخاصة ما يتعلق بجهود حماية البيئة والمسئولية الإجتماعية والحوكمة **(البورصة المصرية، نشرة أداء الإستدامة، العدد٢، ديسمبر ٢٠١٦، ص١)**. ويُسهم الدليل فى إرشاد الشركات المقيدة إلى تقديم تقارير إستدامة دورية توضح فيها أداءها وممارساتها المتعلقة بحماية البيئة والمسئولية الإجتماعية والحوكمة، إذ أن تقارير الإستدامة تُعد من أهم العناصر المؤثرة على القرارات الإستثمارية التى يتخذها المستثمرون من المؤسسات والأفراد، كما تعتمد البورصة المصرية فى مراجعتها الدورية لمؤشر مسئولية الشركات على الإفصاحات الواردة بتلك التقارير الدورية التى تُصدرها الشركات المقيدة **(البورصة المصرية، النسخة النهائية، ديسمبر ٢٠١٦، ص٣)**.

ويتضح مما سبق مدى إهتمام مصر بإفصاح الشركات عن أداء الإستدامة وذلك وفقاً للدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة من خلال إعداد تقارير إستدامة تتماشى مع معايير ومتطلبات التنمية المستدامة عالمياً وما يتطلبه ذلك من إعداد تقارير دورية توضح أداء الشركات بشأن المسئولية البيئية والإجتماعية والحوكمة، ويعتبر المؤشر المصرى لمسئولية الشركات الصادر فى عام ٢٠١٠ مرتبط بصورة أساسية بإفصاحات الشركات عن بعض الجوانب المرتبطة بالمسئولية البيئية والإجتماعية والحوكمة، وبالتالى يتطلب الأمر البحث فى ما إذا كان أداء الشركات وإفصاحها عن الجوانب المتعلقة بكل من المسئولية البيئية والإجتماعية والحوكمة له أثر على جودة التقارير المالية للشركات سواء بالزيادة أو بالإنخفاض. ومن هنا فإن البحث فى كيفية إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية إنما يمثل جوهر هذا البحث، وبالتالى تتلخص مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى: هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية ؟.

ويمكن تقسيم هذا التساؤل الرئيسى إلى عدة تساؤلات فرعية تتمثل فى:

- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية ؟.
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية ؟.
- هل زيادة مستوى حوكمة الشركات له تأثير هام على جودة التقارير المالية ؟.
- هل زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات له تأثير هام على جودة التقارير المالية ؟.

١/٣ أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فى أنه يتناول إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية مما يجعل للبحث أهمية علمية وأهمية عملية فى نفس الوقت:

- **الأهمية العلمية:** تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية فى الموضوع الذى يتناوله البحث حيث أن إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية يُعد موضوع هام وحديث نسبياً خاصة مع إصدار الدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة وما يتطلبه ذلك من إعداد تقارير توضح أداء الشركات بشأن المسئولية البيئية والإجتماعية والحوكمة.
- **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث فى مساعدة الشركات فى التعرف على أهمية الإفصاح عن أداء الإستدامة ومسئولية الشركات تجاه الجوانب المتعلقة بالمسئولية البيئية والإجتماعية والحوكمة وما لذلك من أثر على جودة التقارير المالية وبالتالى تدعيم موقفها بشأن هذه الجوانب عند إعداد ترتيب الشركات فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.

١/٤ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى من هذا البحث فى إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية. وهذ الهدف يمكن تقسيمه إلى عدة أهداف فرعية، وذلك على النحو التالى:

١- تناول مفهوم جودة التقارير المالية وكيفية قياسها.
٢- تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.
٣- تحديد العلاقة بين المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.
٤- إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروض الدراسة.

١/٥ فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث فإنه سيتم إختبار الفرض الرئيسى التالي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية".

وهذا الفرض الرئيسى يمكن تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.
٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.
٣- أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.
٤- أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

١/٦ منهجية البحث:

يعتمد الباحث فى هذه الدراسة على إستخدام كل من المنهج الإستنباطى والمنهج الإستقرائى من خلال تحليل ما ورد بالكتب والدوريات سواء العربية أو الأجنبية، وما ورد بالقوانين والتشريعات والإصدارات المتعلقة بالمهنة وأية مصادر أخرى للمعرفة والمرتبطة بموضوع البحث. مع إجراء دراسة تطبيقية لإختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية على أن يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات التى دخلت فى ترتيب المؤشر المصرى لمسئولية الشركات منذ أول ترتيب صادر للمؤشر فى عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥ وهو أخر ترتيب صادر للمؤشر خلال فترة إعداد البحث والبالغ عددها ٧١ شركة، على أن تتمثل عينة الدراسة فى الشركات التى إستمرت فى ترتيب المؤشر فى أخر ثلاث سنوات متتالية وتحديداً أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و٢٠١٥ والبالغ عددها ١٧ شركة بعد إستبعاد البنوك نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقى شركات العينة.

١/٧ حدود البحث:

يقتصر البحث على قياس جودة الربح بإعتباره مؤشراً على جودة التقارير المالية وذلك بإستخدام نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى.

١/٨ تقسيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث وإختبار فروضه تم تقسيمه إلى خمسة أقسام وذلك على النحو التالى:

القسم الأول: الإطار المنهجى للبحث.

القسم الثانى: الدراسات السابقة.

القسم الثالث: الإطار النظرى للعلاقة بين مكونات مؤشر مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية.

القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الثانى

الدراسات السابقة

يتناول الباحث فى هذا القسم عرضاً لعدد من الدراسات السابقة والمرتبطة بالموضوع والتى يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، وذلك على النحو التالى:

١/٢ المجموعة الأولى: دراسات تناولت المؤشر المصرى لمسئولية الشركات، ومن هذه الدراسات:

١- **دراسة (يونس حسن عقل، جمال على محمد،٢٠١٠، ص ص٤١٧ – ٤٦٢):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن مؤشر المسئولية البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، كون أنه يتحدد في شكل ونوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تساهم في تحسين قدرة المستثمرين على فهم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك إدراك بمستوى مرتفع لمكونات المؤشر المصري من قبل المستثمرين فى الأوراق المالية، فيما عدا دور المؤشر فى تقييم كفاءة السياسات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للشركة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين المستثمرين فى الأوراق المالية بشأن أهمية الإعلان عن مؤشر المسئولية البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات.

٢- **دراسة (محمد إسماعيل عبد الله، ٢٠١٠، ص ص١٣١ – ١٧٩):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل لأساليب القياس والإفصاح للمؤشر المصري لمسئولية الشركات، وتحديد دور الجهاز المركزي للمحاسبات في التحقق والتقريرعن مؤشر المسئولية الإجتماعية لشركات قطاع الأعمال العام.

ولقد إنتهت تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مبادئ المسئولية الإجتماعية تطبق داخل الشركة، ثم تتجه إلى خارجها لصنع القرارات والسياسات في مجتمع الأعمال من حيث الإلتزام الكامل للمتطلبات القانونية القائمة وإحترام الآخرين وحماية البيئة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن تحديد وسائل قياس وتقييم الأداء الإجتماعي لدى الشركات يحتاج لتفعيل دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مستوى الأداء الإجتماعي.

٣- **دراسة (إيمان محمد سعد الدين، ٢٠١٣، ص ص٤٠٨ – ٤٨٢):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص الشركات ومدى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية، كأحد الإتجاهات الحديثة للإفصاح المحاسبى. وقد تم إختيارعينة حُكمية من ١٤ شركة مدرجة بالمؤشرالمصرى لمسئولية الشركات خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١، لتمثل فى مجموعها ٥٦ مشاهدة وتم إستخدام التقارير السنوية والتقارير الإجتماعية المنفردة ومواقع الشركات كمصادر للإفصاح الإجتماعى.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إنخفاض مستوى الإفصاح الإجتماعى لشركات العينة، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين كل من حجم الشركة والربحية والرافعة المالية وبين إجمالى مستوى الإفصاح، ولم يثبت وجود علاقة لباقى المتغيرات التفسيرية، وهى الجنسية والعمر.

كما توصلت الدراسة إلى أن نوع النشاط يؤثر معنوياً على نوع الإفصاح الإجتماعى وفقاً للمحاور الأربعة الواردة بالمؤشر المصرى والتى تشمل ١٢عنصراً للإفصاح. كما أكدت الدراسة وجود إتجاه نحو تطور الإفصاح عن محور حماية البيئة بعد إصدار المؤشر عام ٢٠١٠ وعدم حدوث تغير فى الإفصاح عن باقى المحاور والتى تشمل حقوق العاملين، تنمية المجتمع ورضاء العملاء.

٤- **دراسة (محمد السيد أحمد رمضان، ٢٠١٣):** هدفت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات والتغير فى أسعار الأسهم. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تناول منهجية مؤشر مسئولية الشركات وعناصره الثلاثة والمتمثلة فى الأداء البيئى، والحوكمة، والمسئولية الإجتماعية.

وتم إجراء دراسة على عينة مكونة من ١٩ شركة داخل مؤشر المسئولية وعينة مقابلة لها مكونة من ١٩ شركة خارج مؤشر المسئولية من نفس القطاع من الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين عضوية مؤشر مسئولية الشركات والتغير فى أسعار الأسهم، كذلك أن نسبة التوزيعات الى الأرباح ونوع القطاع معنوية وتؤثر على التغير فى سعر السهم، كذلك أن نسبة التداول الحر وحجم الشركة غير معنوية ولا تؤثر على التغير فى سعر السهم.

٥- **دراسة (تامر يوسف عبد العزيز، ٢٠١٥، ص ص١ – ٦٥):** هدفت هذه الدراسة إلى تطوير المؤشر المصرى لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع التركيز على الجانب الخاص بالحوكمة.

وتوصلت الدراسة إلى الحاجة إلى تطوير المؤشر فيما يخص الحوكمة وذلك بشأن كل من مكونات ومنهجية المؤشر، وتم تحديد مجالات التطوير المقترحة للمؤشر وذلك فيما يخص الحوكمة وذلك بشأن كل من: هيكل الملكية وحقوق المساهمين، والمعلومات المالية والتشغيلية، وهيكل وعمليات مجلس الإدارة، وأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات. وبالإضافة إلى ذلك تم وضع مجموعة من العناصر ضمن مكونات المؤشر المقترح تمثلت فى: الإفصاح عن معلومات بشأن دور الجمعية العامة، والإفصاح عن معلومات بشأن الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، والإفصاح عن معلومات بشأن المراجعة الخارجية، والإفصاح عن معلومات بشأن لجنة المراجعة، والإلتزام بمتطلبات الإفصاح.

٦- **دراسة (حسين عبد العال سالم غريب، ٢٠١٥، ص ص١٠٩ – ١٤٩):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسئولية كل من المُعدين والمراجعين عن مسئولية الشركات فى ضوء المؤشر المصرى وأثر ذلك على الأداء المالى لتلك الشركات المدرجة فى البورصة المصرية والذى تكمن أهميته فى أنها تعد واحدة من أهم مجالات البحث المحاسبى المعاصر، وذلك من خلال إجراء دراسة منهجية عن تلك الممارسات وعلاقتها بالأداء المالى للشركات فى البيئة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن أهمية المؤشر المصرى لمسئولية الشركات تتضح فى أنه يمكن إستخدامه فى قياس حجم المعلومات التى تتيحها الشركات من خلال الإفصاح الإختيارى عن ممارستها فيما يخص الحوكمة والبيئة والمسئولية الإجتماعية، كما أنه يعتبر ضمان ألا يكون قيام الشركة بدور إجتماعى أو بيئى ناتج عن قرار فردى قد يتغير بتغير الفرد أو الظروف، كما أنه يساهم فى زيادة روح المنافسة بين الشركات.

٧- **دراسة (حنان محمد إسماعيل يوسف، ٢٠١٦، ص ص٣٥٣ – ٣٩٦):** هدفت هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان أداء الشركات لأنشطة المسئولية الإجتماعية، وتوجيه جزء من إستثماراتها إلى الإستثمارات ذات العائد الإجتماعى، قد يأتى على حساب مساهمى الشركة، وذلك فى بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات وأدائها المالى، مقاساً بمقياسين بديلين للأداء المالى وهما معدل العائد على الأصول ومعدل التغير فى السعر السوقى للسهم، وذلك بإستخدام عينة مكونة من ١٧ شركة لثلاث سنوات (أى٥١ مشاهدة) من الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى معنوى لمستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات على معدل العائد على الأصول، بينما لا يوجد تأثير معنوى له على معدل التغير فى السعر السوقى للسهم، الأمر الذى يشير إلى أنه على الرغم من التأثير الإيجابى لمستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية على الأداء المالى للشركة وفقاً للبيانات المحاسبية، إلا أن المشاركين فى السوق لا يمنحون علاوة إضافية لأسهم الشركات التى تقوم بأداء أنشطة المسئولية الإجتماعية

والإفصاح عنها، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية لمعدل النمو، وسلبية معنوية لمعدل المديونية على الأداء المالى.

التعليق على دراسات المجموعة الأولى:

يتضح من خلال إستعراض الدراسات السابقة أنه على الرغم من إتفاقها فى القيام بدراسة عملية بالإضافة إلى الدراسة النظرية إلا أنها إختلفت فى مجتمع تطبيق الدراسة العملية، فقد أجريت **دراسة (يونس حسن عقل، جمال على محمد)** على المستثمرين فى الأوراق المالية ويقصد بالمستثمرين وفقاً للدراسة هؤلاء الذين يتعاملون في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بيعاً وشراءً، وتم توزيع عدد ١٠٠ إستبيان على عينة من شركات السمسرة في الأوراق المالية، ويرجع إختيار مجتمع البحث وعينته إلى كونها الفئات الأكثر إستخداماً للمؤشرالمصرى للمسئولية الإجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، وبالتالى يؤثر مستوى إدراكها للمحتوى المعلوماتي لهذا المؤشر في سلوكهم الإستثماري في بيع وشراء الأسهم، كما تمت **دراسة (محمد إسماعيل عبد الله)** بتحليل نتائج ترتيب الشركات طبقاً للمؤشر المصرى لمسئولية الشركات مع إقتصارها على عمليات القياس والإفصاح عن المؤشر لعدد ١٠٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية والتى خضعت للتقييم فى عام ٢٠١٠ وتم إختيار عينة تمثل أعلى ١٠ شركات فى الترتيب لعام ٢٠١٠، وتمت **دراسة (إيمان محمد سعد الدين)** على عينة حُكمية من ١٤ شركة مدرجة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١، لتمثل فى مجموعها ٥٦ مشاهدة وتم إستخدام التقارير السنوية والتقارير الإجتماعية المنفردة ومواقع الشركات كمصادر للإفصاح الإجتماعى، بينما طُبقت **دراسة (محمد السيد أحمد رمضان)** على عينة مكونة من ١٩ شركة داخل مؤشر المسئولية وعينة مقابلة لها مكونة من ١٩ شركة خارج مؤشر المسئولية من نفس القطاع من الشركات المقيدة فى البورصة المصرية، وتم تطبيق **دراسة (تامر يوسف عبد العزيز)** على الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) – أورنج حالياً – وهى شركة تندرج ضمن قطاع الإتصالات وذلك خلال عام ٢٠١٤، وتم تطبيق **دراسة (حسين عبد العال سالم غريب)** على عينة من الشركات المصرية المدرجة فى مؤشر مسئولية الشركات ومقارنتها بعينة أخرى فى نفس القطاع من شركات من خارج المؤشر وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠، كما تم تطبيق **دراسة (حنان محمد إسماعيل يوسف)** على عينة مكونة من ١٧ شركة لثلاث سنوات (أى٥١مشاهدة) من الشركات المدرجة فى المؤشر المصرى لمسئولية الشركات خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠.

كما يتضح كذلك من الدراسات السابقة أنه على الرغم من تناولها للمؤشر المصرى لمسئولية الشركات إلا أنها لم تطرق للعلاقة بين مكوناته وبين جودة التقارير المالية.

٢/٢ المجموعة الثانية: دراسات تناولت جودة التقارير المالية مع مكونات أو أحد مكونات مسئولية الشركات والمتمثلة فى الحوكمة والمسئولية البيئية والمسئولية الإجتماعية، ومن هذه الدراسات:

١- **دراسة (أحمد رجب عبد الملك، ٢٠٠٧، ص ص١ – ٤٠):** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أهم التشريعات المصرية للتعرف على مدى إحتوائها على نصوص ومواد هى من صميم قواعد الحوكمة للتعرف على الممارسات الإيجابية فى تلك القوانين وكذلك الممارسات السلبية والتى يمكن تدعيمها بإجراء تعديلات فى قانون سوق المال وقانون الشركات وكذلك قواعد القيد والشطب

وكذلك التعرف على القرارات الحديثة والصادرة من قبل الهيئات المصرية المختلفة والتى لها أكبر الأثر فى تحقيق جودة التقارير، ودراسة وتحليل أهمية إضافة مبدأ حقوق العاملين إلى مبادئ حوكمة الشركات، والتعرف على ماهية القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال وكذلك مدى أهميتها فى تحقيق جودة تقارير الأعمال السنوية للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى أنه تتحقق غالبية مبادئ حوكمة الشركات فى مصر ضمن مجموعة من الأنظمة والقوانين الخاصة بالتشريع المصرى. كما أشارت الدراسة كذلك إلى أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين كلما إرتفع مستوى إستقلال المجلس فى إتخاذ القرارات وكلما زادت فعاليته الرقابية.

كما توصلت الدراسة بناءً على نتائجها بالكامل إلى وجود علاقة طردية بين كل من ضبط معايير المحاسبة المصرية والإلزام بقواعد الحوكمة وبين جودة تقارير الأعمال.

٢- **دراسة (رضا إبراهيم صالح، ٢٠٠٩، ص ص٥٣ – ١٠٠):** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبى عن الأداء البيئى على ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية للشركات الصناعية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يعد الإفصاح المحاسبى عن الأداء البيئى هو الأداة التى من خلالها تستطيع الوحدة المحاسبية إعلام كل الأطراف المهتمة عن أنشطتها المختلفة ذات الأثار البيئية وإنعكاس ذلك على البيانات المالية من خلال القوائم والتقارير المالية.

كما توصلت الدراسة كذلك إلى أنه توجد علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبى عن الأداء البيئى فى التقارير المالية للشركات الصناعية المصرية وبين كل من ترشيد قرارات الإستثمار والتمويل وتعظيم القدرة التنافسية للشركة ذاتها، كما أنه توجد علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين غياب الإفصاح المحاسبى عن الأداء البيئى فى التقارير المالية للشركات الصناعية المصرية وبين غياب كل من الإدراك البيئى لدى الأطراف المهتمة ومحاولات الشركات تجنب الأضرار والخسائر الناجمة عن هذا الإفصاح.

٣- **دراسة (ماجد إسماعيل أبو حمام، ٢٠٠٩):** هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الجوانب الفكرية، والتعرف على الأبعاد التنظيمية والجوانب التقيمية لحوكمة الشركات، والوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة، والوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة والتعرف على مدي العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود أساس مُحكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدي الشركات المسجلة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، فإن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق. كما أشارت الدراسة إلى وجود بعض التطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقي إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبه وثقه المساهم فى السوق المالي، مما ينعكس على قراراته الإستثمارية. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافه الشركات المدرجة فى السوق المالي.

٤- **دراسة (منال حامد فرج، ٢٠١٠، ص ص ١٢٨ – ١٦٨):** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وماهية حوكمة الشركات، ودراسة العلاقة بين دور الإفصاح فى تفعيل عملية الحوكمة وتحسين جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الإفصاح يؤدى إلى زيادة فعالية الحوكمة وتحسين أداء الشركات وزيادة قدرتها التنافسية. كما أوضحت الدراسة أنه توجد مشاكل بالتقارير المالية نتيجة لعدم الإلتزام بتطبيق مبادئ ومعايير الإفصاح.

كما توصلت الدراسة إلى أن تفعيل الحوكمة يؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة الجمهور بها. كما أوضحت الدراسة الميدانية أن ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية تتوقف على تطبيق مبادئ الحوكمة والخاصة بتطبيق الإفصاح.

٥- **دراسة (Hong and Anderson,2011, pp.461-471):** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المسئولية الإجتماعية للشركات وإدارة الأرباح. وإستخدمت مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات والذي يتضمن معلومات عن المجتمع، وحوكمة الشركات، والتنوع، والمنتج، وعلاقات الموظفين، والبيئة، وحقوق الإنسان. وذلك لإختبار العلاقة بين المسئولية الإجتماعية للشركات وإدارة الأرباح وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية فى الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥. وبالنسبة لكل شركة في العينة يتم تلخيص عدد من الإيجابيات (نقاط القوة) وعدد من السلبيات (المخاوف) المتعلقة بالقضايا السبع المحددة سابقاً. وبناءً على ذلك يتم تحديد مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات لكل شركة من خلال طرح مجموع نقاط السلبيات أوالمخاوف من مجموع نقاط الإيجابيات أوالقوة وإذا كان مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات الناتج يشير إلى أن الإيجابيات أو نقاط القوة أكبر من السلبيات أو المخاوف فيتم إعتبار هذه الشركة مسئولة إجتماعياً في جميع مجالات القضايا السبعة، بينما إذا كان مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات يشير إلى أن الإيجابيات أو نقاط القوة أقل من السلبيات أو المخاوف فيتم تصنيف هذه الشركة بإعتبارها أقل مسئولية إجتماعياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر قياماً بالمسئولية الإجتماعية تمتلك إستحقاقات عالية الجودة وبالتالي يقل نشاط إدارة الأرباح، وكلاهما له تأثير على جودة التقارير المالية.

٦- **دراسة (عزة حلمى محمود شلبى، ٢٠١١، ص ص ٥٢٠ – ٥٧٨):** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل دور وأثر حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية. وإحكام الرقابة عليها، للإرتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعنى تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

كما توصلت الدراسة إلى أن جوانب الحوكمة مجتمعة تمثل فى واقع الأمر مجموعة من الضوابط الرقابية لتحقيق جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وغيرها والتى يؤدى تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين للقوائم والتقارير

المحاسبية وفى الممارسة المحاسبية ككل، بالتالى هناك علاقة إيجابية بين تطبيق جوانب حوكمة الشركات مجتمعة وتحقيق جودة التقارير المالية.

٧- **دراسة (محمود إبراهيم، نغم أحمد فؤاد مكية، ٢٠١١، ص ص٤٥ – ٥٨):** هدفت هذه الدراسة إلى زيادة وعى المتعاملين فى السوق بأهمية مفهوم حوكمة الشركات فى البيئة الإقتصادية السورية، وتسليط الضوء على أهمية تطبيق حوكمة الشركات وخاصة فى بيئة الأعمال السورية بهدف زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين فى معلومات التقارير المالية وبالتالى تنشيط سوق الأوراق المالية وتنميتها.

وتوصلت الدراسة إلى أنه تتأثر جودة التقارير المالية بوجود حوكمة الشركات، كما أن التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات بما يتضمنه من آليات يؤدى إلى تحقيق العديد من المنافع على مستوى الشركات وسوق المال.

كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن هناك وعى من قبل المتعاملين فى سوق دمشق للأوراق المالية بأهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

٨- **دراسة (أحمد جمعه أحمد، ٢٠١٥، ص ص١٥٠ – ٢٠٦):** هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر المسئولية الإجتماعية للشركات على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية والمتمثلة فى متوسط الإنحراف المعيارى لبواقى نموذج إنحدار الإستحقاق الجارى ومتوسط الرقم المطلق للإستحقاق غير العادى والإنحراف المعيارى لرقم صافى الربح قبل البنود الإستثنائية فى شركات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات وفى الشركات الأخرى المدرجة فى البورصة المصرية.

كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى جوهرى للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية للشركات على مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية، وكذلك إلى وجود تأثير سلبى جوهرى لنسبة الإفصاح عن كل من المعلومات المتعلقة بالموظفين وحماية البيئة وإستخدام الموارد الطبيعية وهيكل الملكية وحقوق المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الإنحراف المعيارى لبواقى نموذج إنحدار الإستحقاق الجارى المستخدم كمقياس لجودة الأرباح.

٩- **دراسة (أسماء أحمد الصيرفى، ٢٠١٥):** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وإختبار كل من آثر مدى وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية، ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين أخلاقياً، كل على حدة على جودة تقاريرها المالية، ودراسة وإختبار أثر التفاعل بين هذين المتغيرين على جودة هذه التقارير. وأخيراً دراسة وإختبار أثر بعض المتغيرات الرقابية على هذه العلاقات، وذلك بالتطبيق على بعض الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، خاصة الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن أهمية ميثاق الأخلاق في الشركات تتمثل في بُعدين أساسيين بُعد داخلي وذلك من خلال تحسين سلوكيات الموظفين وتدعيم قيم الصدق والمسئولية داخل الشركة، وبُعد خارجي وذلك من خلال بناء سمعة جيدة وتحسين صورة الشركة أمام أصحاب المصالح. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للتفاعل بين مدى وفاء

الشركة بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى الإلتزام الأخلاقي للمحاسب المالي على جودة التقارير المالية للشركة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المؤثرة على العلاقة بين التفاعل بين مدى وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى الإلتزام الأخلاقي للمحاسب المالي من جهة، وجودة التقارير المالية للشركة من جهة اخرى، فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لأى من المتغيرات الرقابية (الحجم، الإدراج في المؤشر، معدل الرفع المالي، معدل العائد على الاصول) على هذه العلاقة.

١٠- **دراسة (محمد المعتز المجتبى إبراهيم، رانيه نور الدين عثمان محمد، ٢٠١٦، ص ص ١٠١ – ١٢٤):** هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المحاسبة عن المسئولية الإجتماعية، وبيان القياس والإفصاح المحاسبى للمسئولية الإجتماعية وأثره على التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تثبت صحة الفروض والربط بين المتغيرات، حيث أن القياس والإفصاح المحاسبى للأنشطة الإجتماعية ذو تأثير إيجابى على جودة وفعالية التقارير المالية.

التعليق على دراسات المجموعة الثانية:

يتضح من خلال إستعراض الدراسات السابقة أن منها دراسات تناولت الحوكمة كإحدى مكونات مسئولية الشركات وإتفقت على وجود تأثير إيجابى لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ومنها **دراسة أحمد رجب عبد الملك، ودراسة ماجد إسماعيل أبو حمام، ودراسة منال حامد فرج، ودراسة عزة حلمى محمود شلبى، ودراسة محمود إبراهيم، نغم أحمد فؤاد مكية.** كما تناولت **دراسة رضا إبراهيم صالح** المسئولية البيئية كإحدى مكونات مسئولية الشركات وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابى للمسئولية البيئية على جودة التقارير المالية. كما توجد دراسات تناولت المسئولية الإجتماعية كإحدى مكونات مسئولية الشركات وإتفقت على وجود تأثير إيجابى للمسئولية الإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية ومنها **دراسة Hong and Anderson، ودراسة أحمد جمعه أحمد، ودراسة أسماء أحمد الصيرفى، ودراسة محمد المعتز المجتبى، رانيه نور الدين عثمان.**

كما يتضح من خلال إستعراض الدراسات السابقة أن **دراسة (أحمد رجب عبد الملك)** قامت بدراسة نظرية تحليلية وذلك لإستنباط الإجابة على تساؤلات الدراسة والمقترحات والنتائج اللازمة وبالتالى لم تقم الدراسة بجانب عملى، إلا أن باقى الدراسات إتفقت فى القيام بدراسة عملية بالإضافة إلى الدراسة النظرية إلا أنها إختلفت فى مجتمع تطبيق الدراسة العملية وكذلك أختلفت فى مقياس جودة التقارير المالية، وبالنسبة لمجتمع تطبيق الدراسة فقد أجريت **دراسة (رضا إبراهيم صالح)** على مجتمع المحاسبين من مُعدى القوائم والتقارير المالية فى الشركات الصناعية المدرجة ببورصة الأوراق المالية والوسطاء الماليين والبنوك من متخذى القرارات وتمثلت العينة فى الشركات الأكثر نشاطاً والمدرجة بالبورصة من فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، بينما طُبقت **دراسة (ماجد إسماعيل أبو حمام)** على أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطي فى جميع الشركات المدرجة فى سوق فلسطين المالي وعددها ٣١ شركة من أصل ٣٧ شركة وبذلك يضم مجتمع الدراسة عدد٣٠٢مفردة موزعين على الشركات المدرجة وتم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة ١٥٠مفردة، كما أجريت **دراسة (منال حامد فرج)** على المحاسبين فى بعض البنوك وشركات التأمين وشملت عينة الدراسة ٨٠ من المحاسبين فى البنوك و٧٠ من شركات التأمين وتم إختيار هذه العينة للدراسة نظراً لصعوبة إختيار عينة عشوئية لعدم توافر إطار محدد لمجتمع الدراسة، وتمت **دراسة**

(Hong and Anderson) بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية فى الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥، بينما تمت **دراسة (عزة حلمى محمود شلبى)** على المراجعين بمكاتب المراجعة أو المراجع المسئول عن عملية المراجعة وكذلك مديرى أقسام المراجعة الداخلية والمديرين المحليين المرتبطين بعمل لجان المراجعة وذلك فى بيئة الشركات المصرية، وتمت **دراسة (محمود إبراهيم، نغم أحمد فؤاد مكية)** على عينة من المتعاملين فى سوق دمشق للأوراق المالية، وقامت **دراسة (أحمد جمعه)** بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالإضافة إلى غيرها من الشركات المساهمة المصرية المدرجة في البورصة المصرية وغير المدرجة في مؤشر مسئولية الشركات على أن تكون من ضمن الشركات الخمسين الأكثر نشاطاً طبقاً لكتاب الإفصاح السنوي الذي تصدره البورصة المصرية وذلك حتى يمكن مقارنة جودة الأرباح بين شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وبين غيرها من الشركات التي لم تدرج ضمن مؤشر مسئولية الشركات، أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها على أساس الشركات المصرية التي إستمرت ضمن الشركات الخمسين الأكثر نشاطاً والتي توافرت تقاريرها المالية وكافة البيانات عنها خلال فترة الدراسة التي بدأت من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٣، وتمت **دراسة (أسماء أحمد الصيرفى)** على الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية وقد تم إختيار عينة حُكمية لمجموعة من تلك الشركات، روعى عند إختيارها أن تكون معظمها من الشركات المدرجة في المؤشر المصرى لمسئولية الشركات بالإضافة إلى بعض الشركات من خارج المؤشر حتى يتسنى إدخال متغير الإدراج في المؤشر، كمتغير رقابي، يفترض أن يؤثر على العلاقتين محل الدراسة وقد تم إجراء الدراسة على عدد ٤٩ شركة من الشركات التي أدرجت في المؤشر، وكان مجموعها ٥٧ شركة. و تم إستبعاد البنوك نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية، كما تم إستبعاد بعض الشركات التي تم تصفيتها، أو خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية ولم يتم الحصول على القوائم المالية الخاصة بها. كما تم إختيار مجموعة من الشركات من خارج المؤشر بلغ عددها ١٥ شركة، وتم تطبيق **دراسة (محمد المعتز المجتبى، رانيه نور الدين عثمان)** على العاملين فى الشركة السودانية للإتصالات داخل ولاية الخرطوم والبالغ عددهم ٧٠٠ فرد.

وبشأن مقاييس جودة التقارير المالية فقد قامت **دراسة (أحمد رجب عبد الملك)** بقياس جودة التقارير المالية بصورة وصفية وليست كمية وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية، بينما قامت كل من **دراسة (رضا إبراهيم صالح) ودراسة (ماجد إسماعيل أبو حمام) ودراسة (منال حامد فرج) ودراسة (محمود إبراهيم، نغم أحمد فؤاد مكية) ودراسة (محمد المعتز المجتبى، رانيه نور الدين عثمان)** بقياس جودة التقارير المالية بصورة وصفية وليست كمية وذلك من خلال إعداد قائمة إستبيان، وقامت **دراسة (Hong and Anderson)** بالتركيزعلى جودة الأرباح من خلال إستخدام جودة الإستحقاق كمقياس لجودة التقارير المالية، وقامت **دراسة (عزة حلمى محمود شلبى)** بالقياس الكمى لضوابط الحوكمة ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، هذا وقامت **دراسة (أحمد جمعه)** بالتركيزعلى جودة الأرباح من خلال إستخدام جودة الإستحقاق كمقياس لجودة التقارير المالية لشركات المؤشر، وقامت **دراسة (أسماء أحمد الصيرفى)** بقياس جودة التقارير المالية بدلالة متغيرين وهما: أولاً: إدارة الأرباح وفيها تم الإعتماد على الإستحقاق الإختياري كمؤشر أو دليل على إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج Jones المعدل عام ١٩٩١، وثانياً: مستوى التحفظ المحاسبي وتم قياس مستوى التحفظ المحاسبي بإستخدام نموذج

Market to Book (MTB) أو ما يطلق عليه قيم صافى الاصول. ويقوم هذا النموذج على أساس قياس التحفظ من خلال نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول إلى قيمتها الدفترية.

هذا وعلى الرغم من أن **دراسة أحمد جمعه** والتى تناولت إختبار للعلاقة بين إحدى مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والمتمثلة فى المسئولية الإجتماعية وبين جودة التقارير المالية وذلك بالتركيزعلى جودة الأرباح من خلال إستخدام جودة الإستحقاق كمقياس لجودة التقارير المالية لشركات المؤشر. وبالتالى تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى نقطتين وهما: أولاً: أن الدراسة الحالية سوف تقوم بإختبار العلاقة بين مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات جميعها والمتمثلة فى الحوكمة والمسئولية البيئية والمسئولية الإجتماعية وبين جودة التقارير المالية على عكس **دراسة أحمد جمعه** والتى ركزت فقط على المكون الخاص بالمسئولية الإجتماعية دون باقى مكونات المؤشر، وثانياً: أن الدراسة الحالية سوف تقوم بالتركيزعلى قياس جودة الربح بإعتباره مؤشراً على جودة التقارير المالية وذلك بإستخدام نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى لقياس مستوى جودة التقارير المالية. بينما **دراسة أحمد جمعه** قامت بالتركيز على جودة الأرباح وذلك بإستخدام جودة الإستحقاق كمقياس لجودة التقارير المالية لشركات المؤشر.

وأخيراً يتضح مما سبق ندرة الدراسات على المستوى العربى حتى الآن – فى حدود علم الباحث – والتى حاولت إختبار العلاقة بين مستوى مسئولية الشركات بمكوناتها الثلاث حوكمة الشركات والمسئولية البيئية والمسئولية الإجتماعية للشركات وبين جودة التقارير المالية، وهذا ما سوف يتناوله الباحث فى هذه الدراسة.

القسم الثالث

الإطار النظرى للعلاقة بين مكونات مؤشر مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية

أصبح من المعتاد بالنسبة للشركات إصدار ما يمكن تسميته تقارير الإستدامة والمسئولية الإجتماعية، أو تقاريرالحوكمة، لتعريف أصحاب المصالح بالموضوعات المتعلقة بالبيئة والحوكمة والمخاطر والموضوعات الإجتماعية **(اميلدا دانلوب، ١٤ديسمبر ٢٠١١)**.

وتمثل التقارير المالية أحد أهم المصادر التى تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركات، فى الحصول على المعلومات التى يحتاجونها فى إتخاذ قراراتهم، وعلى الرغم من أهمية تلك التقارير، إلا أن الإنهيارات التى حدثت للعديد من الشركات العالمية العملاقة فى نهاية القرن العشرين، أدت إلى إهتزاز الثقة فى تلك التقارير، الأمر الذى أدى إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتصف بالجودة **(ممدوح صادق محمد الرشيدى, ديسمبر ٢٠١٢, ص١)**.

وسوف يتناول الباحث فى هذا القسم النقاط التالية:

- مفهوم جودة التقارير المالية.
- مكونات مؤشر مسئولية الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية.
- قياس جودة التقارير المالية.

١/٣ مفهوم جودة التقارير المالية:

تمثل جودة التقارير المالية محوراً مهماً للكشف عن الكثير من القضايا التى تهم الهيئات المهنية والتنظيمية والمحاسبين ومستخدمى المعلومات المحاسبية ككل، فقد مثلت الدراسات الخاصة بقياس جودة

التقارير المالية والكشف عن مكوناتها محوراً بحثياً مستمراً فى الفكر المحاسبى منذ عقود، حيث واجهت الدراسات الأكاديمية فى هذا المجال صعوبة إيجاد مقياس وحيد متفق عليه لجودة التقارير المالية، إذ أن هناك العديد من الخصائص المرغوب توافرها فى هذه التقارير، قد تختلف بإختلاف وجهات نظر الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة Stackholders، وإختلاف غايتها من إستخدام المعلومات المحاسبية **(أمال محمد محمد عوض، إبريل ٢٠١٠، ص٩٢)**.

كما تتمثل جودة التقارير المالية فى الدقة التى يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية التى تشتمل عليها تلك التقارير، وخاصة ما يتعلق منها بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية، التى تهم مختلف الفئات المستفيدة من التقارير المالية **(رضا إبراهيم صالح، يوليو ٢٠١٠، ص٣٩٣)**.

ويتضح من خلال الرجوع إلى عدد من الدراسات والتى تناولت جودة التقارير المالية عدم الإتفاق بينهم حول تعريف وحيد لمصطلح جودة التقارير المالية، حيث تنوعت وتباينت وجهات النظر بشأنها فمنها وجهات نظر تربط جودة التقارير المالية بجودة المعلومات وذلك من خلال الإستناد إلى معايير جودة المعلومات التى تم وضعها من جانب الهيئات المهنية كأسلوب لتقييم جودة التقارير المالية، ووجهات نظر تربط جودة التقارير المالية بجودة الإفصاح وذلك من خلال الإفصاح بشفافية عن كافة الأحداث والعمليات والتوقعات الأساسية ومن ثم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالى جودة التقارير المالية، ووجهات نظر تربط جودة التقارير المالية بجودة المعايير المحاسبية على إعتبار أن تطبيق معايير محاسبية جيدة ينتج عنه معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة وتكون نافعة لإتخاذ القرارات ومن ثم تتحقق جودة التقارير المالية، ووجهات نظر تربط جودة التقارير المالية بجودة الربح وذلك من خلال الإستناد إلى مجموعة من المعايير للحكم على جودة الربح وإستخدامها كمؤشر على جودة التقارير المالية. **(ومن هذه الدراسات: Jonas, G. and Blanchet, J., 2000, pp.353-363; Schipper, K. and Vincent, L., 2003, pp.79-110; Rogers, j., 2008, pp.1265-1296; ;مدثر طه أبو الخير، ٢٠٠٧، ص ص١ – ٦٠; إبراهيم السيد عبيد، ٢٠٠٨، ص ص٢١٣ – ٢٧٧; ممدوح صادق محمد الرشيدى، مرجع سبق ذكره, ص ص ١ – ٦٠; ياسر السيد كساب، عبد الرحمن الرزين، ٢٠٠٩، ص ص٢٢٣ – ٢٦٤)**.

ويتضح مما سبق أن جميع وجهات النظر السابقة ليست متعارضة مع بعضها البعض ولكنها ترى جودة التقارير المالية من وجهة نظر معينة وبالتالى فجميع وجهات النظر تكمل بعضها البعض حيث أن جودة التقارير المالية تحتاج إلى تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة بما يساعد على تقديم معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة مع الإفصاح عن كافة المعلومات بشفافية بما يجعل مستخدمى التقارير المالية يثقون فيها وبما يمكنهم من الإعتماد عليها بصورة أساسية عند إتخاذهم للقرارات.

٢/٣ مكونات مؤشر مسئولية الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية:

يتناول الباحث فى هذا الجزء مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والمتمثلة فى كل من حوكمة الشركات والمسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية، وذلك على النحو التالى:

١/٢/٣ علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية أحد أهداف حوكمة الشركات، وفي ذات الوقت تمثل أحد آليات تحقيق حوكمة جيدة، وأيضاً أصبحت جودة التقارير المالية أحد المعايير الأساسية لترتيب الشركات في أسواق الأوراق المالية، وهذه الأمور تتطلب الإستناد إلى أداة للحكم على جودة تلك التقارير **(ممدوح صادق محمد الرشيدى، مرجع سبق ذكره, ص٥)**.

وبالنظر إلى حدة الأزمة المالية العالمية ونتائجها السلبية على الإقتصاديات الصناعية الكبرى وتعرض بعض الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة وأوروبا منذ بداية هذا القرن لأزمات مالية حادة. ونتيجة لذلك زاد إهتمام كل من المستثمرين والمنظمين والأكاديميين بتحسين قواعد وإجراءات الحوكمة من أجل الإرتقاء بجودة المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك لوجود العديد من الأدلة التى تفيد أن من الأسباب الأساسية لهذا الإنهيار هو القواعد الضعيفة للحوكمة وممارسة إدارة الشركات للتلاعب فى الأرباح **(محمد أحمد شاهين, ٢٠١١, ص٤٢٣)**.

وقد أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية-Organisation for Economic Co operation and Development (OECD) مجموعة مبادئ لحوكمة الشركات تحت عنوان: مبادئ حوكمة الشركات وذلك في عام ١٩٩٩، ثم قامت بإعادة إصدارها مرة أخرى عام ٢٠٠٤ بعد تعديلها، وهذه المبادئ هي: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات، وحقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسئولية مجلس الإدارة **(Organization for Economic Co-operation and Development, 2004, pp.1-69)**.

كما تم إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية فى أكتوبرعام ٢٠٠٥ **(قرار مجلس المديرين رقم٣٣٢ لسنة٢٠٠٥)**، وكذلك إصدار القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات فى مصر نوفمبرعام٢٠٠٦ **(الهيئة العامة لسوق المال, ٢٠٠٦)**، كما تم إجراء عدد من التعديلات على دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية وإعادة إصداره مرة أخرى بعد إجراء هذه التعديلات وذلك فى فبرايرعام٢٠١١ **(مركز المديرين – وزارة الإستثمار، ٢٠١١)**.

ولتدعيم وتعزيز حوكمة الشركات يجب وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة ليس لإداراتها ومساهميها فحسب، بل أيضاً لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للشركة في إتخاذ القرارات وذلك مثل: المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين، والعملاء، والموظفين، والجهات الحكومية ذات العلاقة. ويلعب الإفصاح عن المعلومات في نظام التقارير دوراً حيوياً في تحقيق الهدف الرئيسي لحوكمة الشركات وهو تقليل مخاطر وأضرار تضارب المصالح المحتمل بين الشركة والأطراف الأخرى ذات العلاقة **(عاطف محمد أحمد, مارس ٢٠٠٣، ص٤٨٧)**.

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية هى علاقة تبادلية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تستخدم كمدخلات للحوكمة وبالتالى فإن المعلومات المحاسبية الجيدة ينتج عنها تطبيق جيد للحوكمة **(ممدوح صادق محمد الرشيدى، مرجع سبق ذكره, ص٥)**. بالإضافة إلى أن المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة الشركات والصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

والمتعلق بالإفصاح والشفافية يؤثر على جودة التقارير المالية وذلك لأنه يتضمن متطلبات وشروط معينة يتحقق من خلالها الشفافية بالقوائم المالية.

٢/٢/٣ علاقة المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات بجودة التقارير المالية:

يتناول الباحث علاقة المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات بجودة التقارير المالية من خلال توضيح أو تناول علاقة المسئولية البيئية للشركات بجودة التقارير المالية، ثم توضيح أو تناول علاقة المسئولية الإجتماعية للشركات بجودة التقارير المالية، وذلك على النحو التالى:

١/٢/٢/٣ علاقة المسئولية البيئية بجودة التقارير المالية:

يعتبر الإهتمام بالبيئة واحداً من الإهتمامات الرئيسية التى يوليها العالم جانباً كبيراً من إهتمامه، وتبرز أهمية الحفاظ على البيئة نتيجة الضرر الكبير الذى لحق بالبيئة فى الآونة الأخيرة، مما أدى إلى إختلال التوازن البيئى فى العالم بشكل عام. وعلى الرغم من أهمية التطورات الإقتصادية، وتعظيم الأرباح الإقتصادية للشركات، إلا أن هذا يجب ألا يكون على حساب البيئة ومقدراتها، إذ يجب أن تكون البيئة بكل أبعادها ضمن أولويات أى عمل تنموى، لتحقيق الإنسجام بين البيئة والإقتصاد. فمما لا شك فيه أن الشركات التى تضر بالبيئة تخل من جانبها بالعقد الإجتماعى بينها وبين المجتمع الذى أمدها بالموارد المادية والبشرية اللازمة لأداء أنشطتها الإقتصادية، فوفقاً لنظرية العقد الإجتماعى، على إدارة الشركات أن تضع وتنفذ الخطط والسياسات اللازمة للحفاظ على البيئة من التلوث حتى لا تحدث ضرراً بالماء أو الأرض أو الهواء من شأنه أن يؤذى أصحاب المصلحة فى تلك الشركات الذين أمدوها بالموارد المادية والبشرية اللازمة لأداء أنشطتها، بل يجب أن تساهم تلك الشركات فى رفاهية المجتمع، وبالتالى يقع على عاتق مديرى تلك الشركات الإفصاح عن المعلومات البيئية **(رضا إبراهيم صالح، مجلة البحوث التجارية، مرجع سبق ذكره, ص٥٤)**.

ويعتبر الإفصاح المحاسبى عن الأداء البيئى هو الأسلوب أو الأداة التى من خلالها تستطيع الوحدة المحاسبية إعلام كل الأطراف المستفيدة بأنشطتها المختلفة ذات الأثار البيئية، وإنعكاسات ذلك على البيانات المالية، على أن يتحقق ذلك عن طريق القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها. ولعل أبرز الأنشطة التى لها آثار مباشرة على البيئة، وتحقق للمجتمع منافع إجتماعية تتمثل فى أنشطة خاصة بحماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية، وأنشطة خاصة بحماية المستهلك، وأنشطة أخرى خاصة بتنمية الموارد البشرية والمحافظة عليها. وأن موقع المعلومة البيئية يتناسب مع طبيعتها، فالمعلومة البيئية المالية تدرج بصلب القوائم المالية طالما أمكن تقديرها بطريقة معقولة، وأن الأحداث تشير إلى إمكانية تحققها، أما المعلومة البيئية الكمية فتدرج بتقرير كمى بيئى مرفق بالقوائم المالية إذا كانت ذات أهمية نسبية عالية، أو ضمن ملحوظة مرفقة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، أما المعلومات الوصفية فإما أن تدرج بتقرير مجلس الإدارة أو ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى شكل ملحوظة **(رضا إبراهيم صالح، المرجع السابق, ص٦٠)**.

وبإطلاع الباحث على عدد من القوانين والإصدارات المصرية التى تناولت المسئولية البيئية يتضح أنه يوجد إهتمام فى القوانين المصرية بالمسئولية البيئية وذلك فى قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية، وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة١٩٩١، وقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة، وقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام قانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤. كما أنه يوجد إهتمام بالمسئولية البيئية فى دليل قواعد ومعايير

حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادرة فى أكتوبر ٢٠٠٥ والتى أشارت إلى الإفصاح عن السياسات الإجتماعية، وبتعديل هذه القواعد فى فبراير ٢٠١١ تم توسيع هذه الإفصاحات.

وبالتالى أصبحت المنشآت تعمل وتخضع لعدد متزايد ومتنامى من القوانين المنظمة للبيئة التى تستهدف إيجاد بيئة نظيفة خالية من التلوث مما دفع ذلك الإدارة العليا فى هذه المنشآت إلى إدراك أهمية إدخال نظم الإدارة البيئية Environmental Management Systems وذلك من أجل إدارة الأمور والقضايا البيئية بشكل سليم فى إطار القوانين المنظمة للبيئة والسياسات البيئية للشركة **(السيد أحمد السقا، ٢٠٠٨، ص٢٨٠)**.

وبالنظر لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، فيتضح أنه قد ورد بالفقرة رقم ١٤ من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية والتى نصت على أنه " تقوم كثير من المنشآت أيضاً خارج قوائمها المالية بعرض تقارير وقوائم إضافية مثل التقارير البيئية وقوائم القيمة المضافة خاصة بالنسبة للصناعات التى تعد فيها العوامل البيئية مؤثرة وكذلك الأمر عندما يمثل العاملون فئة هامة من فئات مستخدمى القوائم المالية". ومن ثم تخرج هذه التقارير والقوائم ذات الأغراض الخاصة المُعدة خارج نطاق القوائم المالية من نطاق تطبيق معايير المحاسبة المصرية.

يتضح من ذلك أن الفقرة رقم ١٤ من المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) توضح أن إعداد تلك التقارير ومنها التقارير البيئية تُعد وفقاً لرغبة الإدارة أى أن الإفصاح عنها يكون إختيارياً وفقاً لرغبة الإدارة. وما يؤكد على ذلك ما ورد بالفقرة الأولى والفقرة الثالثة – أ و الفقرة رقم ٢٠ من معيار المحاسبة المصرى رقم (٧) المعدل فى عام ٢٠١٥ والخاص بالأحداث التى تقع بعد الفترة المالية، والمادة رقم ١٨ الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤، والفقرة رقم ١٩ والفقرة رقم ٢١ من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المعدل فى عام ٢٠١٥ الخاص بالمخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة. حيث يتضح من خلالهما أن الإفصاح عن المسئولية البيئية يتم بصورة إختيارية أى وفقاً لرغبة الإدارة.

ويرى الباحث مما سبق أن معايير المحاسبة المصرية وكذلك ما ورد بالقوانين والتشريعات والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة يتضح أنه لا يوجد إلزام للشركات بالإفصاح والتقريرعن أدائها البيئى وتم ترك الأمر إختيارياً لإدارة الشركات وبالتالى الأمر الذى يتطلب ضرورة التحقق من مدى تنفيذ الشركات وقيامها بالإلتزامات البيئية المطلوبة منها بموجب القوانين والتشريعات المصرية وما يتطلبه ذلك من ضرورة الإفصاح عن ذلك حتى ولو بصورة طوعية.

وقد هدفت إحدى الدراسات إلى التعرف على أثر الإفصاح الإختيارى فى جودة التقارير المالية. وتوصلت إلى أن هناك تأثيراً كبيراً لمكونات الإفصاح الإختيارى فى جودة التقاير المالية، وبالتالى يجب على الشركات تبنى مفهوم الإفصاح الإختيارى وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية **(رشا حمادة، ٢٠١٤، ص ص٦٧٤ – ٦٩٨)**.

وهنا فإن إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات يعتبر حل لهذه المشكلة حيث أنه من ضمن جوانب المؤشر الإفصاح عن عناصر بشأن المسئولية البيئية للشركات الأمر الذى يعنى زيادة إهتمام الشركات بالنواحى البيئية والإفصاح عنها حتى وإن كان الإفصاح يتم بصورة إختيارية وما لذلك من أثر على جودة التقارير المالية.

٢/٢/٢/٣ علاقة المسئولية الإجتماعية بجودة التقارير المالية:

إن من أبرز أهداف المسئولية الإجتماعية توفير المعلومات وإعداد التقارير الإجتماعية، والتى من شأنها أن تعكس مدى إلتزام المنشأة الصناعية بالإفصاح عن الأداء الإجتماعى دون معوقات داخلية أو خارجية تؤثرعلى شمولية الإفصاح وتكامله، للوصول إلى الهدف من إعداده وهو إستفادة كافة المستخدمين والمهتمين به لإتخاذ القرارات الصائبة فى عمليات الإستثمار، وكذلك إستخدام القياس المناسب لقياس التكاليف الإجتماعية للمنشأة بشكل دقيق، وإتباع المعايير المستخدمة فى تحديد التكاليف لأنشطتها الإجتماعية للوصول إلى القياس الصحيح **(نوفان حامد محمد العليمات، ٢٠١٠، ص٣٩)**.

ويحظى التقرير عن الأداء الإجتماعي بأهمية بالغة لدى الشركات في الوقت الحاضر، إذ إنه يُعد المرآة التي تعكس مدى إلتزام هذه الشركات بأداء مسئوليتها الإجتماعية، حتى أن هناك آراء تنادي بضرورة إعتبار عملية التقرير عن الأداء الإجتماعي أحد أهم أهداف التقارير المالية. بينما يؤكد آخرون أمثال الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا على ضرورة الوصول إلى نظام محاسبي مستقل مهمته الأساسية قياس الأداء الإجتماعي للشركات والإفصاح عنه **(نور الدين عبد الله المحمودى، ٢٠٠٧، ص١٨٤)**.

وبإطلاع الباحث على عدد من القوانين والإصدارات المصرية التى تناولت مجالات المسئولية الإجتماعية يتضح أنه يوجد إهتمام فى القوانين المصرية بالمسئولية الإجتماعية وذلك فى قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية، وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والخاص بالعاملين المدنيين بالدولة والذى تم إلغاؤه بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة، وقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، وقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون حماية المستهلك، والقانون رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، وقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام قانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، كما تم البدأ فى تطبيق قرارالحد الأدنى والأقصى للأجور فى مصر، وذلك من خلال إضافة علاوة الحد الأدني للأجور المقررة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١/١٢. كما أنه يوجد إهتمام بالمسئولية الإجتماعية فى دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادرة فى أكتوبر ٢٠٠٥ والتى أشارت إلى الإفصاح عن السياسات الإجتماعية، وبتعديل هذه القواعد فى فبراير ٢٠١١ تم توسيع هذه الإفصاحات حيث أوردت ضمن قاعدة الشفافية والإفصاح ما يخص المسئولية الإجتماعية ضمن مكونات الإفصاح.

ويرى الباحث مما سبق أن ما ورد بالقوانين والتشريعات والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة يتضح أنه لا يوجد إلزام للشركات بالإفصاح والتقريرعن أدائها الإجتماعى وتم ترك الأمر إختيارياً لإدارة الشركات وبالتالى الأمر الذى يتطلب ضرورة التحقق من مدى تنفيذ الشركات وقيامها بالمسئولية الإجتماعية المطلوبة منها بموجب القوانين والتشريعات المصرية وما يتطلبه ذلك من ضرورة الإفصاح عن ذلك حتى ولو بصورة طوعية.

وقد ورد بإحدى الدراسات ما يشير إلى أهمية الحاجة إلى التقارير الإجتماعية وذلك لعدد من الأسباب أهمها أن التقرير عن الأداء الإجتماعى له أثره على رفع كفاية القياس الإقتصادى ذاته، ذلك لأن توفير معلومات عن الأداء الإجتماعى مفيد فى تفسير الظروف والطرق التى تم بها ومن خلالها القياس الإقتصادى خاصة فى الحالات التى يكون فيها القياس الأخير محل شك أو عدم وضوح

معلوماته للمستخدم لها. وأن إزدياد الحاجة إلى التعرف على تفسيرات مقبولة للإجراءات المحاسبية فى تأثيرها على البيئة المحيطة بها والمجتمع وتأثرها بهما مما يستلزم تطور المحاسبة والتقارير التى تنتجها فى إتجاه البُعد الإجتماعى **(محمود السيد الناغى،٢٠ فبراير ٢٠١٠، ص ص٤ – ٥)**.

كما هدفت إحدى الدراسات إلى قياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة داكا ببنجلاديش، ومدى إدراك مستخدمي التقارير السنوية للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن العينة المختارة من البنوك في بنجلاديش تفصح عن المسئولية الإجتماعية ولكن بنسبة قليلة بسبب أن الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية يتم على أساس إختياري، وبالتالى الأمر يتطلب المزيد من الإفصاحات عن المسئولية الإجتماعية.
(Habib-Uz-Zaman, Abdel K. and Martin Samy, 2009, pp.344- 357)

هذا وأشارت إحدى الدراسات أن الإفصاح الطوعى عن المسئولية الإجتماعية للشركات يقدم درجات متفاوتة من الإطمئنان وبالتالى يجب إلزام الشركات بإعداد تقارير عن المسئولية الإجتماعية للشركات**(B. Ackers, 2009, p.4)**.

ويمكن القول أن ذلك يؤكد على أهمية الإفصاح عن الجوانب الإجتماعية للشركات وذلك لتقييم الأداء الإجتماعى للشركة وتحديد مدى إلتزامها من عدمه. وبالتالى فإن إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات يعتبر حل لهذه المشكلة حيث أنه من ضمن جوانب المؤشر الإفصاح عن عناصر بشأن المسئولية الإجتماعية للشركات الأمر الذى يعنى زيادة إهتمام الشركات بالنواحى الإجتماعية والإفصاح عنها حتى وإن كان الإفصاح يتم بصورة إختيارية وما لذلك من أثر على جودة التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق وتبين وجود علاقة بين كل من حوكمة الشركات، والمسئولية البيئية والإجتماعية للشركات بجودة التقارير المالية، مما يعنى أنه تم التحقق نظرياً من صحة الفرض الرئيسى الذى يشير إلى وجود علاقة بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية، وكذلك صحة الفروض الفرعية الأخرى. وبالتالى يتبقى التحقق من تلك الفروض من خلال الدراسة التطبيقية. وقبل إجراء الدراسة التطبيقية يتطلب الأمر تحديد كيفية قياس جودة التقارير المالية.

٣/٣ قياس جودة التقارير المالية:

هدفت إحدى الدراسات إلى تحليل أساليب تقييم جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدم الصلاحية الكاملة لأى من النماذج والمؤشرات الحالية بمفردها، لتقييم جودة التقارير المالية، لاسيما أن كل نموذج أو مؤشر يوجه إليه بعض التحفظات، والتى من أهمها إغفاله لأحد الجوانب الهامة والضرورية عند تقييم جودة تلك التقارير. كما إقترحت الدراسة إطار لتقييم جودة التقارير المالية، يقوم على دمج أربعة أساليب تتمثل فى شفافية الإفصاح وجودة الأرباح والقيمة الملائمة للمعلومات وعدم تماثل المعلومات. حيث يغطى كل واحد منها جانباً هاماً وضرورياً للحكم على الجودة، لتمثل أساليب جزئية لإطار أكثر شمولاً فى هذا الشأن، مع ملاحظة أنه تم إجراء تعديلات بسيطة فى بعض الأساليب بهدف سهولة تطبيقها **(ممدوح صادق محمد الرشيدى، مرجع سبق ذكره, ص ص١ – ٦٠)**.

كما هدفت إحدى الدراسات إلى وضع إطار للعوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية، وتحديد الأساليب المختلفة لقياسها، وإختبار مدى إختلاف الأهمية النسبية لتلك العوامل وهذه المقاييس فى البيئة المصرية بإختلاف مستخدمى القوائم المالية وما يتخذونه من قرارات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية والعوامل التسعة التى إنتهى إليها الإطار النظرى للدراسة والمتمثلة فى

تطبيق المعايير الدولية، وتطبيق المعاييرالمصرية، وتطبيق آليات الحوكمة، والبيئة التشريعية، وحجم الشركة، وتقريرالإدارة عن الرقابة الداخلية، وتقريرالمراجع عن رأيه فى تقريرالإدارة، والإحتراف المحاسبى، وأخلاقيات العمل. وقد جاء الإحتراف المحاسبى فى المرتبة الأولى من حيث أهميته النسبية فى التأثير على جودة التقارير المالية سواء من وجهة نظر مجموعتى الدراسة أو من وجهة نظر العينة الكلية. كما أشارت النتائج كذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مجموعتى الدراسة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لجميع العوامل التسع فيما عدا الإحتراف المحاسبى وتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمصرية حيث جاءت الفروق الإحصائية لهذه العوامل الثلاث غير دالة إحصائياً وهو ما يؤكد أن الإتفاق بين مجموعتى الدراسة حول أهمية هذه العوامل كان إتفاقاً كبيراً. وأخيراً ترى مجموعة البنوك أن مستوى عمليات إدارة الأرباح هو المقياس الأفضل لجودة التقارير المالية، فإن مجموعة شركات السمسرة ترى أن المقياس الأفضل هو أن تستوفى التقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات التى إستقرت عليها الجهات المهنية الدولية **(بديع الدين ريشو, ٢٠١٣, ص ص١٤٩– ١٩٦)**.

وبإطلاع الباحث على العديد من الإصدارات والدراسات والتى تناولت جودة التقارير المالية، توصل الباحث إلى أن جودة التقارير المالية يمكن أن تقاس من خلال عدة مقاييس منها خصائص جودة المعلومات المحاسبية، كما يمكن قياسها من خلال قياس جودة الربح بإستخدام عدد من المؤشرات والنسب المالية كما يمكن قياسها من خلال قياس مستوى عدم التماثل كما يمكن قياسها من خلال مقاييس التحفظ المحاسبى **(يمكن الرجوع فى ذلك على سبيل المثال إلى: وزارة الإستثمار، "معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ – إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل ٢٠١٥ – الجزء الثالث الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة"، يوليو٢٠١٥، ص ص٢٥ – ٣٣; عماد سعيد الزمر، أكتوبر٢٠١٢، ص ص١٢٢٧ – ١٢٨٢ ; محمد أحمد شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٢٣ – ٤٧٨; ممدوح صادق محمد الرشيدى، مرجع سبق ذكره, ص ص١ – ٦٠; هبه عبد العاطى محمد رزق، ٢٠١١، ص ص٨١ – ٩٨;FASB, May 1980; FASB, September 2010)**.

وفى هذا الشأن فقد ورد بإحدى الدراسات **(مدثر طه أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠ – ٢١)** بأن القياس العملى لجودة التقارير المالية يمكن أن يتم من خلال قياس جودة الربح بإعتباره المدخل الملائم لهذا الغرض لعدة أسباب:

١- أن الربح يعتبر هو صافى التدفق الذى تنتجه الموارد المتاحة للشركة، ومن ثم فإن إنتاج الربح يتوقف على حجم الموارد المتاحة والفرص الإقتصادية القائمة والظروف الإقتصادية المتوقعة، كما أنه يمثل فى نفس الوقت مدى نجاح الإدارة فى تشغيل الموارد المتاحة فى الماضى.

٢- أن الربح هو محصلة التغيرات التى تطرأ على الأصول والخصوم والتى تم الإعتراف بها فى شكل إيرادات ومصروفات، والمحصلة ينتج عنها الربح (أوالخسارة)، وبناءً عليه فإن أخطاء القياس المحاسبى فى الأرباح تعتبر فى ذات الوقت أخطاء قياس فى الأصول و/أو الخصوم المعروضة فى قائمة المركز المالى. على سبيل المثال، إذا إعترفت الإدارة بأرباح على المخزون قبل بيعه فإن ذلك يقلل من جودة الربح وجودة قياس المخزون فى نفس الوقت.

٣- أنه من المفترض أن يعكس الربح المحاسبى الأداء الإقتصادى الحقيقى للمنشأة، وبالتالى فإن علاقات الربح بكل من التدفقات النقدية والتغير فى القيمة السوقية لحق الملكية تعتبر محل الإهتمام كمؤشرات على جودة الربح ومن ثم جودة التقرير المالى. فكل من التدفقات النقدية والتغير فى القيمة السوقية يعتبر بديلاً عملياً للأداء الإقتصادى. على سبيل المثال، إقتراب الربح المحاسبى من التدفقات النقدية يعتبر دليلاً على جودة الربح.

وبناءً على ذلك سوف يعتمد الباحث فى هذه الدراسة على جودة الربح كمقياس عملى لجودة التقارير المالية، ولكن يوجد أكثر من مقياس لذلك حيث قامت عدة دراسات بالتركيز على قياس جودة الربح من خلال قيمة الإستحقاق والتى تتنوع ما بين: الإستحقاق الكلى والإستحقاق الجزئى، والإستحقاق الإختيارى والإستحقاق غيرالإختيارى، والإستحقاق طويل الأجل والإستحقاق قصير الأجل **(يمكن الرجوع فى ذلك على سبيل المثال إلى: Dechow, P., 2002, pp.35-59; Kinsey, J.P., and Shelton, S.W., 2005, pp.153-168; Visvanathan, G., 2006, pp.109-120; Chou, D., Gombola, M., and Liu, F., 2006, pp.407-438;Francis, J., Nada, D.J., and Olsson, P., 2008, pp.53-99; Zhao, Y., and Chen, K., 2009, pp.92-117; Mclnnis, J., and Collins, D., 2010, pp.1-20; Rajgopal, S., and Venkatachalam, M., 2010, pp.507-540 ; هشام حسن عواد المليجى، ٢٠٠٨، ص ص٣٥٥ – ٤٠٤; رضا إبراهيم صالح، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٨٠ – ٤٣٢; هبه عبد العاطى محمد رزق، مرجع سبق ذكره، ص ص٩٠ – ٩٥; عماد سعيد الزمر، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٢٧ – ١٢٨٢)**.

كما قامت عدة دراسات أخرى **(يمكن الرجوع فى ذلك على سبيل المثال إلى: Penman, S., and Zhang, X., 2002, pp.237-265; Christian Leuz, Dhananjay Nada, and Peter D. Wysocki, A., Seotember 2003, pp.505-527; Bhattacharya, N., Desai, H., and Venkataraman, K., 2007, pp. 1-25; يونس حسن عقل، ٢٠٠٩، ص ص٦٩٣ – ٧٥٦; هبه عبد العاطى محمد رزق، مرجع سبق ذكره، ص ص٩٥ – ٩٨)** بالتركيز على قياس جودة الربح من خلال إستخدام واحد أو أكثر من المؤشرات والنسب المالية، ومنها:

- **نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى:** ووفقاً لهذه النسبة كلما إقترب صافى التدفقات النقدية التشغيلية من صافى الدخل المحاسبى التشغيلى مما يعنى أن الدخل المحاسبى يتصف بالجودة وبالتالى التقارير المالية تتصف بالجودة وأنخفاض هذه النسبة يترتب عليه إنخفاض جودة الدخل المحاسبى وبالتالى إنخفاض جودة التقارير المالية.
- **نسبة الفرق بين صافى الدخل المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى التدفقات النقدية التشغيلية:** وكلما إنخفضت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلاً على أن الدخل المحاسبى يتصف بالجودة وبالتالى التقارير المالية تتصف بالجودة وإرتفاع هذه النسبة يترتب عليه إنخفاض جودة الدخل المحاسبى وبالتالى إنخفاض جودة التقارير المالية.
- **نسبة الفرق بين صافى الدخل المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية / إجمالى الأصول:** وكلما إنخفضت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلاً على أن الدخل المحاسبى يتصف بالجودة وبالتالى التقارير المالية تتصف بالجودة وإرتفاع هذه النسبة يترتب عليه إنخفاض جودة الدخل المحاسبى وبالتالى إنخفاض جودة التقارير المالية.

وبعد إستعراض الباحث لقياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الربح فنظراً لتعدد المقاييس الكمية فسوف يقتصر إستخدام الباحث فى الدراسة التطبيقية على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى لقياس مستوى جودة التقارير المالية. وبعد أن تم التحقق نظرياً من صحة الفرض الرئيسى، وكذلك صحة الفروض الفرعية الأخرى. وبالتالى يتبقى التحقق من تلك الفروض من خلال الدراسة التطبيقية وهذا ما سوف يتم تناوله فى القسم التالى من البحث.

القسم الرابع
الدراسة التطبيقية

يتمثل الهدف الرئيسى من هذه الدراسة فى إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف فإنه سيتم إختبار الفرض الرئيسى التالي: "**توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية**".

وهذا الفرض الرئيسى يمكن تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.
٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.
٣- أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.
٤- أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

١/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات التى دخلت فى ترتيب المؤشر المصرى لمسئولية الشركات منذ أول ترتيب صادر للمؤشر فى عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥ وهو أخر ترتيب صادر للمؤشر خلال فترة إعداد البحث والبالغ عددها ٧١ شركة، على أن تتمثل عينة الدراسة فى الشركات التى إستمرت فى ترتيب المؤشر فى أخر ثلاث سنوات متتالية وتحديداً أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و٢٠١٥ والبالغ عددها ١٧ شركة بعد إستبعاد البنوك نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقى شركات العينة.

ويوضح الجدول التالى ترتيب الشركات الواردة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥: **(الموقع الرسمى للمركز المصرى لمسئولية الشركات على شبكة الإنترنت، أخر تاريخ للإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٠ http://www.ecrc.org.eg/ESGIndex.aspx)**

مسلسل	أسماء الشركات	ترتيب ٢٠٠٧	ترتيب ٢٠٠٨	ترتيب ٢٠٠٩	ترتيب ٢٠١٠	ترتيب ٢٠١١	ترتيب ٢٠١٢	ترتيب ٢٠١٣	ترتيب ٢٠١٤	ترتيب ٢٠١٥
١	ليسيكو مصر	١	٦	١٠	٦		١٤	٨		
٢	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول موبينيل (أورنج حالياً)	٢	٢	١٦	١	١			٣	
٣	المصرية للإتصالات	٣	٥	٤	٤	١٠	٢٢	٧	١٦	٢٦
٤	النساجون الشرقيون للسجاد	٤	٩	١٤			٥	١٢	٢٤	٢٤
٥	المجموعه الماليه هيرمس القابضه	٥	٢٨	٩	١١	١٦	١٦	٢٩	٦	١٠

مسلسل	أسماء الشركات	ترتيب ٢٠٠٧	ترتيب ٢٠٠٨	ترتيب ٢٠٠٩	ترتيب ٢٠١٠	ترتيب ٢٠١١	ترتيب ٢٠١٢	ترتيب ٢٠١٣	ترتيب ٢٠١٤	ترتيب ٢٠١٥
٦	سيدى كرير للبتروكيماويات	٦	١١	١١	١٥	٢٤	٤	١٠	٢٢	٢١
٧	البنك الوطني للتنمية	٧	٢١	٢٤						
٨	الإسكندرية للزيوت المعدنية	٨	١٤	٢١		١٢	١١	٢٠	٢٧	٢٨
٩	جلوبال تليكوم القابضة (اوراسكوم تليكوم القابضة سابقاً)	٩	١٢	٨	٨	٣	٢٠	٥	٢	٩
١٠	بنك كريدي اجريكول مصر	١٠	١٣	٣٠						
١١	مصر لصناعة الكيماويات	١١	١٥	٢٨	٢٠		١٣			
١٢	المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)	١٢	٤	٣	٣	٢	٢١	٢	٨	٨
١٣	السادس من اكتوبر للتنميه والإستثمار- سوديك	١٣	١٧	٢٢	٢٤	٢٠	١٧	١٥	١٢	١٢
١٤	اوليمبك جروب للإستثمارات المالية	١٤	١٨	١٧						
١٥	مدينة نصر للإسكان والتعمير	١٥	١٩	٢٣	٢٧			١٣	٢٦	٢٢
١٦	راية القابضة للتكنولوجيا والإتصالات	١٦	٨	٥	١٠	٥	٢٨	١١	١٠	٦
١٧	النعيم القابضة للإستثمارات	١٧	٢٥	٢٥	٢٨			١٦	٢٣	١٦
١٨	اوراسكوم للإنشاء والصناعة	١٨	١	٢	٢	١٨	٣			
١٩	البنك التجاري الدولي (مصر)	١٩	٣	١	٥	٦	٧	١	١	١
٢٠	مينا للإستثمار السياحي والعقاري	٢٠	٢٦	٢٠	٣٠					
٢١	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٢١	١٦	١٣	١٣					
٢٢	العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية	٢٢	٢٩	١٢						
٢٣	بنك التعمير والإسكان	٢٣	٢٣	١٥	١٦			١٨		
٢٤	القابضة المصرية الكويتية	٢٤	٢٠	١٩	١٧	١٧	٢	٤	٧	٣
٢٥	بي تك للتجارة و التوزيع	٢٥	٢٤	٢٧	١٩	٢٧				
٢٦	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٢٦	٢٧	٢٦						
٢٧	النيل للكبريت	٢٧	٢٢	٢٩						
٢٨	حديد عز	٢٨	٣٠	٦	٩	٤	١٥	٢١	١٧	١٩
٢٩	جى بى اوتو	٢٩	٧	١٨	١٢				٩	١٥
٣٠	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٣٠	١٠	٧	٧	٩	٢٣	٢٤	٢٥	
٣١	السويدى إليكتريك (السويدى للكابلات سابقا)				١٤	١٥	٦	٢٥	١٨	٢٩
٣٢	المصريين فى الخارج للإسكان والتعمير				١٨					
٣٣	الأهلى للتنمية والإستثمار				٢١	٢١		١٧		
٣٤	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة				٢٢					
٣٥	الأهرام للطباعة والتغليف				٢٣					
٣٦	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية				٢٥					
٣٧	بالم هيلز				٢٦		١٠	٢٦	٢٨	١٧
٣٨	المصرية للحديد والصلب				٢٩	١١	١٩		١٥	
٣٩	القلعة للإستشارات الماليه – أسهم عادية				٢٣	٧	٩	٦	٥	٢

مسلسل	أسماء الشركات	ترتيب ٢٠٠٧	ترتيب ٢٠٠٨	ترتيب ٢٠٠٩	ترتيب ٢٠١٠	ترتيب ٢٠١١	ترتيب ٢٠١٢	ترتيب ٢٠١٣	ترتيب ٢٠١٤	ترتيب ٢٠١٥
٤٠	برايم القابضة للإستثمارات المالية					١٣				
٤١	غاز مصر					١٤				
٤٢	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة و التغليف و الورق – يونيباك					١٩				
٤٣	نماء للتنمية و الإستثمار العقاري					٢٢				
٤٤	المالية و الصناعية المصرية					٢٣				
٤٥	البنك الأهلي سوستية جنرال					٢٥				
٤٦	القاهرة للدواجن					٢٦	٢٤	٢٧		
٤٧	المصريين فى الخارج للإستثمار والتنمية					٨	١٨	١٩	٢١	
٤٨	المتحدة للإسكان والتعمير					٢٨				
٤٩	جرانـــد انفســـتمنت القابضـــة للإستثمارات المالية					٢٩				
٥٠	التعمير والإستشارات الهندسية					٣٠				
٥١	اوراســكوم للإتصــالات والإعــلام والتكنولوجيا القابضة						١	١٤		
٥٢	اوراسكوم القابضة للتنمية (AG)						٨			
٥٣	ابوقير للأسمدة						١٢			
٥٤	دلتا للإنشاء والتعمير						٢٥	٢٣	١٩	
٥٥	مجموعة عامر القابضة						٢٦	٣	١٤	٤
٥٦	شركة اسيك للتعدين – اسكوم						٢٧	٢٨	٢٠	
٥٧	الملتقى العربى للإستثمارات							٩		
٥٨	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع							٢٢		١٨
٥٩	العز للسراميك والبورسلين (الجوهرة)							٣٠		٢٥
٦٠	المصرية للمنتجعات السياحية								٤	
٦١	شركة الأسمنت العربية								١١	١٤
٦٢	أسمنت السويس								١٣	٧
٦٣	القناة للتوكيلات الملاحية								٢٩	
٦٤	الخدمات الملاحية والبترولية (ماريديف)								٣٠	
٦٥	بورتو جروب									٥
٦٦	إعمار مصر للتنمية									١١
٦٧	اوراسكوم للإنشاء المحدودة									١٣
٦٨	شركة الملتقى العربى للإستثمارات									٢٠
٦٩	TMG القابضة									٢٣
٧٠	إيديتا للصناعات الغذائية									٢٧
٧١	البويات والصناعات الكيماوية (باكين)									٣٠

ويوضح الجدول التالى عدد الشركات التى إستمرت فى ترتيب المؤشر خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥ بصورة تصاعدية:

سنوات الترتيب	عدد الشركات التى إستمرت فى ترتيب المؤشر
من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥	١٠ شركات
من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥	١٠ شركات
من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥	١٠ شركات
من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥	١٢ شركة
من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥	١٣ شركة
من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥	١٦ شركة
من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥	١٨ شركة
من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥	٢١ شركة

ويوضح الجدول التالى بيان بأسماء شركات العينة محل الدراسة وترتيبها فى المؤشر خلال فترة الدراسة:

مسلسل	أسماء الشركات	ترتيب ٢٠١٣	ترتيب ٢٠١٤	ترتيب ٢٠١٥
١	المصرية للإتصالات	٧	١٦	٢٦
٢	النساجون الشرقيون للسجاد	١٢	٢٤	٢٤
٣	المجموعه الماليه هيرمس القابضه	٢٩	٦	١٠
٤	سيدى كرير للبتروكيماويات	١٠	٢٢	٢١
٥	الإسكندرية للزيوت المعدنية	٢٠	٢٧	٢٨
٦	جلوبال تليكوم القابضة (اوراسكوم تليكوم القابضة سابقاً)	٥	٢	٩
٧	المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)	٢	٨	٨
٨	السادس من اكتوبر للتنميه والإستثمار – سوديك	١٥	١٢	١٢
٩	مدينة نصر للإسكان والتعمير	١٣	٢٦	٢٢
١٠	راية القابضة للتكنولوجيا والإتصالات	١١	١٠	٦
١١	النعيم القابضة للإستثمارات	١٦	٢٣	١٦
١٢	القابضة المصرية الكويتية	٤	٧	٣
١٣	حديد عز	٢١	١٧	١٩
١٤	السويدى إليكتريك (السويدى للكابلات سابقا)	٢٥	١٨	٢٩
١٥	بالم هيلز	٢٦	٢٨	١٧
١٦	القلعة للإستشارات الماليه – أسهم عادية	٦	٥	٢
١٧	مجموعة عامر القابضة	٣	١٤	٤

٢/٤ مصادر الحصول على البيانات:

قام الباحث بالحصول على البيانات من واقع التقارير المالية للشركات محل الدراسة، وموقع كل شركة على الإنترنت وموقع شركة مباشر العالمية **https://www.mubasher.info/countries/eg** بالإضافة إلى المؤشر المصرى لمسئولة الشركات والمؤشرات التحليلية المنشورة بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وبعض المصادر الأخرى والتى تساعد فى أغراض البحث.

٣/٤ البرنامج المستخدم فى إدخال البيانات:

تم إدخال البيانات فى برنامج SPSS Vol.18 وذلك لقياس المتغيرات المستخدمة من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

١- إستخدام مصفوفة إرتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

٢- تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطى، وفيه تم حساب:

- معامل التحديد R^2.
- إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار وذلك بإستخدام إختبار (F.test).
- إختبار معنوية الجزء الثابت ومستوى كل متغيرعلى حدة وذلك بإستخدام إختبار (t.test).
- معامل تضخم التباين (VIF) وذلك لتحديد مدى وجود إزدواج خطى بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.
- إختبار إعتدالية الأخطاء بإستخدام كل من إختبار Kolmogorov-Smirnov (كلوموجروف – سمنروف) وإختبار Shapiro-Wilk (شابيرو – ويليك).

٣- إسخدام إختبارات كا^{٢} (Chi-Square Tests) لدراسة العلاقات.

والجدول التالى يبين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرموز التي تم إستخدامها في برنامج SPSS Vol.18:

الرمز	المتغيرات
Q.F.R.	المتغير التابع: جودة التقارير المالية: Quality of Financial Reporting
C.G.	المتغير المستقل: حوكمة الشركات: Corporate Governance
E.&S.R.	المتغير المستقل: المسئولية البيئية والإجتماعية: Environmental and Social Responsibility

٤/٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فى:

١- **المتغير التابع:** والذى يتمثل فى جودة التقارير المالية: وتم تمثيلها بنسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى.

٢- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في المتغيرات التالية:

- **مستوى حوكمة الشركات:** تم قياس مستوى حوكمة الشركات من خلال المؤشر المقترح فى إحدى الدراسات **(تامر الجندى، مرجع سبق ذكره، ص ص١ – ٦٥)** ويمكن الرجوع للمنهجية المستخدمة فى إعداد المؤشر المقترح والخاص بالحوكمة بالملحق رقم (١).
- **مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات:** تم قياس مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات من خلال المؤشر المقترح فى إحدى الدراسات **(تامر الجندى، إبريل٢٠١٤)** ويمكن الرجوع للمنهجية المستخدمة فى إعداد المؤشر المقترح والخاص بالمسئولية البيئية والإجتماعية بالملحق رقم (٢).

٥/٤ إختبار صحة الفروض البحثية:

تم إختبار الفرض الرئيسى للبحث بالإضافة إلى أربعة فروض فرعية بهدف تناول مختلف أبعاد مشكلة البحث وأهدافه، وذلك على النحو التالى:

١/٥/٤ إختبار الفرض البحثى الرئيسى والذى ينص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية ".

- متغيرات الفرض البحثى الرئيسى : تنقسم متغيرات الفرض البحثى الرئيسى إلى:

- متغير تابع: يتمثل فى جودة التقارير المالية.
- متغير مستقل: يتمثل فى مستوى حوكمة الشركات.
- متغير مستقل: يتمثل فى مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات.

- الأسلوب الإحصائى المستخدم:

تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد وذلك لقياس علاقة مستوى مسئولية الشركات بمستوى جودة التقارير المالية ممثلاً فى نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى، وذلك من خلال:

١- إستخدام مصفوفة إرتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبتطبيق معامل إرتباط بيرسون وذلك لتحديد مدى قوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

Correlations				
		Q.F.R.	C.G.	E.&S.R.
Pearson Correlation	Q.F.R.	1.000	.883	.789
	C.G.	.883	1.000	.696
	E.&S.R.	.789	.696	1.000
Sig. (1-tailed)	Q.F.R.	.	.000	.000
	C.G.	.000	.	.001
	E.&S.R.	.000	.001	.
N	Q.F.R.	17	17	17
	C.G.	17	17	17
	E.&S.R.	17	17	17

يتضح من الجدول السابق الآتى:

- يوجد إرتباط بنسبة ٨٨,٣%بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، بينما يوجد إرتباط بنسبة ٧٨,٩% بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية وجودة التقارير المالية. ويتضح من ذلك وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثى الرئيسى.
- ونظراً للتحقق من وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية فإنه يمكن تطبيق نموذج الإنحدار الخطى وذلك لتحديد التأثير المعنوى لمستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة.

٢- لقياس علاقة مستوى مسئولية الشركات بمستوى جودة التقارير المالية تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد، وبالتالى يمكن إختبار صحة الفرض، وتوضح الجداول التالية نموذج الإنحدار المتعدد وذلك لتحديد تأثير مستوى الحوكمة ومستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة:

Model Summary

Model Summary					
	R	R	Adjusted	Std.	Change Statistics

Model		Square	R Square	Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change
1	.915[a]	.838	.815	.21822	.838	36.235	2	14	.000
a. Predictors: (Constant), E.&S.R. , C.G.									
b. Dependent Variable: Q.F.R.									

Coefficients[a]

Coefficients[a]													
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	4.878 E-16	.309		.000	1.000	-.662-	.662					
	C.G.	.667	.154	.647	4.320	.001	.336	.998	.883	.756	.465	.515	1.941
	E.&S.R.	.333	.148	.338	2.256	.041	.016	.650	.789	.516	.243	.515	1.941
a. Dependent Variable: Q.F.R.													

ANOVA[b]

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.451	2	1.725	36.235	.000[a]
	Residual	.667	14	.048		
	Total	4.118	16			
a. Predictors: (Constant), E.&S.R., C.G.						
b. Dependent Variable: Q.F.R.						

ويوضح الجدول التالى ملخص لنموذج الإنحدار وذلك لتحديد تأثير مستوى حوكمة الشركات ومستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة:

المتغير	المعلمات المقدرة	t.test		F.test		R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٤,٨٧٨	,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٦,٢٣٥	٠,٠٠٠	٠,٨٣٨
مستوى حوكمة الشركات	٠,٦٦٧	٤,٣٢٠	٠,٠٠١			
مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات	٠,٣٣٣	٢,٢٥٦	٠,٠٤١			

يتضح من الجدول السابق الآتى:

- **معامـل التحديـد R^2:** يتضـح أن معامـل التحديـد بلـغ ٠,٨٣٨ أى أن المتغيـرات المسـتقلة والمتمثلة فى مستوى حوكمة الشركات ومستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات تفسر

٨٣,٨% من التغير الكلى فى المتغير التابع والمتمثل فى جودة التقارير المالية. وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة.

- **إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار:** حيث أنه لإختبار معنوية النموذج ككل تم إستخدام إختبار (**F.test**) وحيث أن قيمة **F.test** هى **٣٦,٢٣٥** عند مستوى معنوية **٠,٠٠٠** مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة فى مستوى حوكمة الشركات ومستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على المتغير التابع والمتمثل فى جودة التقارير المالية.
- **إختبار معنوية الجزء الثابت ومستوى الحوكمة ومستوى المسئولية البيئية والإجتماعية كل على حدة:** وذلك بإستخدام إختبار (**t.test**) وحيث أن قيمة **t.test** لمستوى الحوكمة هى **٤,٣٢٠** عند مستوى معنوية **٠,٠٠١** مما يدل على تأثير المتغير المستقل مستوى الحوكمة على جودة التقارير المالية. كما أن قيمة **t.test** لمستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات هى **٢,٢٥٦** عند مستوى معنوية **٠,٠٤١** مما يدل على تأثير المتغير المستقل مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية.
- **معامل تضخم التباين (VIF):** يتضح من الجداول السابقة أن المتغيرات المستقلة لا تعانى من وجود مشكلة الإزدواج الخطى وذلك لأن قيم VIF أقل من ١٠ الأمر الذى يشير إلى عدم وجود مشكلة إزدواج خطى بالنموذج.
- **إختبار إعتدالية الأخطاء بإستخدام كل من إختبار Kolmogorov-Smirnov (كلوموجروف – سمنروف) وإختبار Shapiro-Wilk (شابيرو – ويليك)**، والجدول التالى يوضح نتائج هذين الإختبارين:

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
C.G.	.380	17	.000	.632	17	.000
E.&S.R.	.410	17	.000	.611	17	.000
Q.F.R.	.349	17	.000	.642	17	.000
a. Lilliefors Significance Correction						

يتضح من نتائج الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لكل من إختبار (كلوموجروف – سمنروف) وإختبار (شابيرو – ويليك) أكبر من مستوى المعنوية فى كلا الإختبارين، الأمر الذى يدل على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

٢/٥/٤ إختبار الفرض البحثى الفرعى الأول والذى ينص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية ".

- متغيرات الفرض البحثى الفرعى الأول: تنقسم متغيرات الفرض البحثى الفرعى الأول إلى:

- متغير تابع: يتمثل فى جودة التقارير المالية.
- متغير مستقل: يتمثل فى مستوى حوكمة الشركات.

- الأسلوب الإحصائى المستخدم:

تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطى، وذلك لقياس علاقة مستوى حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية ممثلاً فى نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى، وذلك من خلال:

١- إستخدام مصفوفة إرتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبتطبيق معامل إرتباط بيرسون وذلك لتحديد مدى قوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

Correlations			
		Q.F.R.	C.G.
Pearson Correlation	Q.F.R.	1.000	.883
	C.G.	.883	1.000
Sig. (1-tailed)	Q.F.R.	.	.000
	C.G.	.000	.
N	Q.F.R.	17	17
	C.G.	17	17

يتضح من الجدول السابق الآتى :

- يوجد إرتباط بنسبة ٨٨,٣% بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. ويتضح من ذلك وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثى الفرعى الأول.
- ونظراً للتحقق من وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية فإنه يمكن تطبيق نموذج الإنحدار الخطى وذلك لتحديد التأثير المعنوى لمستوى حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة.

٢- لقياس علاقة مستوى حوكمة الشركات بمستوى جودة التقارير المالية تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطى، وبالتالى يمكن إختبار صحة الفرض، وتوضح الجداول التالية نموذج الإنحدار الخطى لتحديد تأثير مستوى حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة:

Model Summary

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.883[a]	.779	.765	.24618	.779	52.941	1	15	.000
a. Predictors: (Constant), C.G.									

Coefficients[a]

Coefficients[a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	.182	.336		.541	.596	-.535-	.898
	C.G.	.909	.125	.883	7.276	.000	.643	1.175

Coefficients[a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	.182	.336		.541	.596	-.535-	.898
	C.G.	.909	.125	.883	7.276	.000	.643	1.175
a. Dependent Variable: Q.F.R.								

ANOVA[b]

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.209	1	3.209	52.941	.000[a]
	Residual	.909	15	.061		
	Total	4.118	16			
a. Predictors: (Constant), C.G.						
b. Dependent Variable: Q.F.R.						

ويوضح الجدول التالى ملخص لنموذج الإنحدار لتحديد تأثير مستوى حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة:

المتغير	المعلمات المقدرة	t.test		F.test		R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٠,١٨٢	٠,٥٤١	٠,٥٩٦	٥٢,٩٤١	٠,٠٠٠	٠,٧٧٩
مستوى حوكمة الشركات	٠,٩٠٩	٧,٢٧٦	٠,٠٠٠			

يتضح من الجدول السابق الآتى:

- **معامل التحديد R^2:** يتضح أن معامل التحديد بلغ ٠,٧٧٩ أى أن المتغير المستقل والمتمثل فى مستوى حوكمة الشركات يفسر ٧٧,٩% من التغير الكلى فى المتغير التابع والمتمثل فى جودة التقارير المالية. وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة.
- **إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار:** حيث أنه لإختبار معنوية النموذج ككل تم إستخدام إختبار (**F.test**) وحيث أن قيمة **F.test** هى **٥٢,٩٤١** عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير مستوى حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.
- **إختبار معنوية الجزء الثابت ومستوى الحوكمة كل على حدة:** وذلك بإستخدام إختبار (**t.test**) وحيث أن قيمة **t.test** لمستوى الحوكمة هى **٧,٢٧٦** عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على تأثير المتغير المستقل مستوى حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.
- **إختبار إعتدالية الأخطاء بإستخدام كل من إختبار Kolmogorov-Smirnov (كلوموجروف – سمنروف) وإختبار Shapiro-Wilk (شابيرو – ويليك)**، والجدول التالى يوضح نتائج هذين الإختبارين:

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
C.G.	.410	17	.000	.611	17	.000

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
C.G.	.410	17	.000	.611	17	.000
a. Lilliefors Significance Correction						

يتضح من نتائج الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لكل من إختبار (كلوموجروف – سمنروف) وإختبار (شابيرو – ويليك) أكبر من مستوى المعنوية فى كلا الإختبارين، الأمر الذى يدل على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

٣/٥/٤ إختبار الفرض البحثى الفرعى الثانى والذى ينص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية ".

- متغيرات الفرض البحثى الفرعى الثانى: تنقسم متغيرات الفرض البحثى الفرعى الثانى إلى:

- متغير تابع: يتمثل فى جودة التقارير المالية.
- متغير مستقل: يتمثل فى مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات.

- الأسلوب الإحصائى المستخدم:

تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطى، وذلك لقياس علاقة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات بجودة التقارير المالية ممثلاً فى نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى، وذلك من خلال:

١- إستخدام مصفوفة إرتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبتطبيق معامل إرتباط بيرسون وذلك لتحديد مدى قوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

Correlations			
		Q.F.R.	E.&S.R.
Pearson Correlation	Q.F.R.	1.000	.789
	E.&S.R.	.789	1.000
Sig. (1-tailed)	Q.F.R.	.	.000
	E.&S.R.	.000	.
N	Q.F.R.	17	17
	E.&S.R.	17	17

يتضح من الجدول السابق الآتى:

- يوجد إرتباط بنسبة ٧٨,٩% بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية وجودة التقارير المالية. ويتضح من ذلك وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثى الفرعى الثانى.
- ونظراً للتحقق من وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية فإنه يمكن تطبيق نموذج الإنحدار الخطى وذلك لتحديد التأثير المعنوى لمستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة.

٢- لقياس علاقة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات بجودة التقارير المالية تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطى، وبالتالى يمكن إختبار صحة الفرض، وتوضح الجداول التالية نموذج الإنحدار

الخطى لتحديد تأثير مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة:

Model Summary

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change
1	.789[a]	.622	.597	.32203	.622	24.706	1	15	.000
a. Predictors: (Constant), E.&S.R.									

Coefficients[a]

Coefficients[a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	.667	.394		1.690	.112	-.174-	1. 507
	E.&S.R.	.778	.156	.789	4.971	.001	.444	1.111
a. Dependent Variable: Q.F.R.								

ANOVA[b]

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.562	1	2.562	24.706	.000[a]
	Residual	1.556	15	.104		
	Total	4.118	16			
a. Predictors: (Constant), E.&S.R.						
b. Dependent Variable: Q.F.R.						

ويوضح الجدول التالى ملخص لنموذج الإنحدار لتحديد تأثير مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات محل الدراسة:

المتغير	المعلمات المقدرة	t.test		F.test		R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٠,٦٦٧	١,٦٩٠	٠,١١٢	٢٤,٧٠٦	٠,٠٠٠	٠,٦٢٢
مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات	٠,٧٧٨	٤,٩٧١	٠,٠٠١			

يتضح من الجدول السابق الآتى:

- **معامل التحديد R^2:** يتضح أن معامل التحديد بلغ ٠,٦٢٢ أى أن المتغير المستقل المتمثل فى مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يفسر ٦٢,٢% من التغير الكلى فى المتغير التابع المتمثل فى مستوى جودة التقارير المالية. وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة.

- **إختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار**: حيث أنه لإختبار معنوية النموذج ككل تم إستخدام إختبار (**F.test**) وحيث أن قيمة **F.test** هى **٢٤,٧٠٦** عند مستوى معنوية **٠,٠٠٠** مما يدل على تأثير المتغير المستقل مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية.
- **إختبار معنوية الجزء الثابت ومستوى المسئولية البيئية والإجتماعية كل على حدة**: وذلك بإستخدام إختبار (**t.test**) وحيث أن قيمة **t.test** لمستوى المسئولية البيئية والإجتماعية هى **٤,٩٧١** عند مستوى معنوية **٠,٠٠١** مما يدل على تأثير مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية.
- **إختبار إعتدالية الأخطاء بإستخدام كل من إختبار Kolmogorov-Smirnov (كلوموجروف – سمنروف) وإختبار Shapiro-Wilk (شابيرو – ويليك)**، والجدول التالى يوضح نتائج هذين الإختبارين:
-

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
E.&S.R.	.349	17	.000	.642	17	.000
a. Lilliefors Significance Correction						

يتضح من نتائج الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لكل من إختبار (كلوموجروف – سمنروف) وإختبار (شابيرو – ويليك) أكبر من مستوى المعنوية فى كلا الإختبارين، الأمر الذى يدل على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

٤/٥/٤ إختبار الفرض البحثى الفرعى الثالث والذى ينص على: " أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية ". ولإختبار مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم إسخدام **إختبارات كا^{٢}-Chi) Square Tests) لدراسة العلاقات. ويوضح الجدول التالى نتائج إختبار كا^{٢}:**

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.247[a]	1	.000
Likelihood Ratio	16.333	1	.000
Linear-by-Linear Association	12.468	1	.000
N of Valid Cases	17		
a. 3 cells (75.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is2.47.			

كما يوضح الجدول التالى معاملات الإرتباط [كندال – سبيرمان]

Symmetric Measures					
		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal	Kendall's tau-b	.883	.107	5.646	.000

by Ordinal	Spearman Correlation	.883	.107	7.276	.000[c]
N of Valid Cases		17			

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Based on normal approximation.

من الملاحظ أن قيمة إحصاءة **كا٢(Chi-Square)** كبيرة حيث بلغت ١٣,٢٤٧ مما إنعكس على مستوي الدلالة الذي يساوي ٠,٠٠٠ وهذا يؤكد وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية وهذا ما ظهر جلياً في قيمة معامل الإرتباط حيث أن معاملات الإرتباط [كندال – سبيرمان] جميعها يقترب من الواحد الصحيح و هذا ما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين محل الدراسة.

٥/٥/٤ إختبار الفرض البحثى الفرعى الرابع والذى ينص على: "أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية". ولإختبار مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم إستخدام **إختبارات كا ٢ لدراسة العلاقات. ويوضح الجدول التالى نتائج إختبار كا٢:**

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.578[a]	1	.001
Likelihood Ratio	13.500	1	.000
Linear-by-Linear Association	9.965	1	.002
N of Valid Cases	17		

a. 3 cells (75.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is3.29.

كما يوضح الجدول التالى معاملات الإرتباط [كندال – سبيرمان]

Symmetric Measures					
		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Kendall's tau-b	.789	.125	5.542	.000
	Spearman Correlation	.789	.125	4.971	.000[c]
N of Valid Cases		17			

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Based on normal approximation.

من الملاحظ أن قيمة إحصاءة **كا٢(Chi-Square)** كبيرة حيث بلغت ١٠,٥٧٨ مما إنعكس على مستوي الدلالة الذي يساوي ٠,٠٠١ وهذا يؤكد وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية وهذا ما ظهر جلياً في قيمة معامل الإرتباط حيث أن معاملات الإرتباط [كندال – سبيرمان] جميعها يقترب من الواحد الصحيح و هذا ما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين محل الدراسة.

٦/٤ خلاصة النتائج :

١- يوجد إرتباط بنسبة ٨٨,٣% بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، بينما يوجد إرتباط بنسبة ٧٨,٩% بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية وجودة التقارير المالية.

٢- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية.

٣- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.
٤- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.
٥- وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.
٦- وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

القسم الخامس

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

١/٥ الخلاصة والنتائج:

يتمثل الهدف الرئيسى من هذا البحث فى إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم جودة التقارير المالية وكيفية قياسها، كما تم تحديد العلاقة

بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وكذلك تحديد العلاقة بين المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية. كما تم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروض الدراسة.

وتم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام، تناول **القسم الأول الإطار المنهجى للبحث:** وفيه تمكن الباحث من صياغة الهدف الرئيسى للبحث والذى تمثل فى إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية، وقام الباحث كذلك بصياغة فرض البحث الرئيسى والذى تمثل فى:

" توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية".

وهذا الفرض الرئيسى تم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.

٣- أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

٤- أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

كما تناول **القسم الثانى الدراسات السابقة:** وفيه تناول الباحث عرضاً لعدد من الدراسات السابقة والمرتبطة بالموضوع من خلال تقسيمها إلى مجموعتين، حيث تضمنت المجموعة الأولى دراسات تناولت المؤشر المصرى لمسئولية الشركات. كما تضمنت المجموعة الثانية دراسات تناولت جودة التقارير المالية مع مكونات أو أحد مكونات مسئولية الشركات والمتمثلة فى الحوكمة والمسئولية البيئية والإجتماعية للشركات. وقد إتضح ندرة الدراسات على المستوى العربى حتى الآن – فى حدود علم الباحث – والتى حاولت إختبار العلاقة بين مستوى مسئولية الشركات بمكوناتها الثلاث حوكمة الشركات والمسئولية البيئية والمسئولية الإجتماعية للشركات وبين جودة التقارير المالية، وهذا ما تناوله الباحث فى هذه الدراسة.

كما تناول **القسم الثالث الإطار النظرى للعلاقة بين مكونات مؤشر مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية،** وفيه تناول الباحث:

أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية: فقد إتضح من خلال مجموعة من الدراسات والتى تناولت مفهوم جودة التقارير المالية أنها لم تتفق على تعريف موحد لجودة التقارير المالية وبالرغم من ذلك فجميع وجهات النظر ليست متعارضة مع بعضها البعض ولكنها ترى جودة التقارير المالية من وجهة نظر معينة وبالتالى فجميع وجهات النظر تكمل بعضها البعض حيث أن جودة التقاريرالمالية تحتاج إلى تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة بما يساعد على تقديم معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة مع الإفصاح عن كافة المعلومات بشفافية بما يجعل مستخدمى التقاريرالمالية يثقون فيها وبما يمكنهم من الإعتماد عليها بصورة أساسية عند إتخاذهم للقرارات.

ثانياً: مكونات مؤشر مسئولية الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- **فيما يخص علاقة حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية:** فقد إتضح للباحث أنه توجد علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تستخدم كمدخلات للحوكمة وبالتالى فإن المعلومات المحاسبية الجيدة ينتج عنها تطبيق جيد للحوكمة. بالإضافة إلى أن المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة الشركات والصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والمتعلق بالإفصاح والشفافية يؤثر على جودة التقارير المالية وذلك لأنه يتضمن متطلبات وشروط معينة يتحقق من خلالها الشفافية بالقوائم المالية.

٢- **فيما يخص علاقة المسئولية البيئية بجودة التقارير المالية:** فقد إتضح للباحث من خلال تناول معايير المحاسبة المصرية وكذلك ما ورد بالقوانين والتشريعات والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة أنه لا يوجد إلزام للشركات بالإفصاح والتقريرعن أدائها البيئى وتم ترك الأمر إختيارياً لإدارة الشركات وبالتالى الأمر الذى يتطلب ضرورة التحقق من مدى تنفيذ الشركات وقيامها بالإلتزامات البيئية المطلوبة منها بموجب القوانين والتشريعات المصرية وما يتطلبه ذلك من ضرورة الإفصاح عن ذلك حتى ولو بصورة طوعية. وبناءً على ذلك فإن إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات يعتبر حل لهذه المشكلة حيث أنه من ضمن جوانب المؤشر الإفصاح عن عناصر بشأن المسئولية البيئية للشركات الأمر الذى يعنى زيادة إهتمام الشركات بالنواحى البيئية والإفصاح عنها حتى وإن كان الإفصاح يتم بصورة إختيارية وما لذلك من أثر على جودة التقارير المالية.

٣- **فيما يخص علاقة المسئولية الإجتماعية بجودة التقارير المالية:** فقد إتضح للباحث أهمية الإفصاح عن الجوانب الإجتماعية للشركات وذلك لتقييم الأداء الإجتماعى للشركة وتحديد مدى إلتزامها من عدمه. كما أنه من خلال تناول ما ورد بالقوانين والتشريعات والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة يتضح أنه لا يوجد إلزام للشركات بالإفصاح والتقريرعن أدائها الإجتماعى وتم ترك الأمر إختيارياً لإدارة الشركات وبالتالى الأمر الذى يتطلب ضرورة التحقق من مدى تنفيذ الشركات وقيامها بالمسئولية الإجتماعية المطلوبة منها بموجب القوانين والتشريعات المصرية وما يتطلبه ذلك من ضرورة الإفصاح عن ذلك حتى ولو بصورة طوعية. وبالتالى فإن إصدار المؤشر المصرى لمسئولية الشركات يعتبر حل لهذه المشكلة حيث أنه من ضمن جوانب المؤشر الإفصاح عن عناصر بشأن المسئولية الإجتماعية للشركات الأمر الذى يعنى زيادة إهتمام الشركات بالنواحى الإجتماعية والإفصاح عنها حتى وإن كان الإفصاح يتم بصورة إختيارية وما لذلك من أثر على جودة التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق وتبين وجود علاقة بين كل من حوكمة الشركات، والمسئولية البيئية والإجتماعية للشركات بجودة التقارير المالية، مما يعنى أنه تم التحقق نظرياً من صحة الفرض الرئيسى الذى يشير إلى وجود علاقة بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية، وكذلك صحة الفروض الفرعية الأخرى .

ثالثاً: قياس جودة التقارير المالية: وبإطلاع الباحث على العديد من الدراسات التى تناولت جودة التقارير المالية، توصل الباحث إلى أن جودة التقارير المالية يمكن أن تقاس من خلال عدة مقاييس

منها خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، كما يمكن قياسها من خلال قياس جودة الربح بإستخدام عدد من المؤشرات والنسب المالية كما يمكن قياسها من خلال قياس مستوى عدم التماثل كما يمكن قياسها من خلال مقاييس التحفظ المحاسبى.

وفى هذا الشأن ونظراً لأن القياس العملى لجودة التقارير المالية يمكن أن يتم من خلال قياس جودة الربح بإعتباره المدخل الملائم لهذا الغرض. لذلك فقد إعتمد الباحث فى هذه الدراسة على جودة الربح كمقياس عملى لجودة التقارير المالية، ولكن نظراً لتعدد المقاييس الكمية فتم الإقتصار فى الدراسة التطبيقية على إستخدام نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية / صافى الدخل المحاسبى التشغيلى لقياس مستوى جودة التقارير المالية.

كما تناول **القسم الرابع الدراسة التطبيقية:** وتمثل الهدف الرئيسى من هذه الدراسة فى إختبار أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم إختبار الفرض الرئيسى التالي: **"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية".**

وهذا الفرض الرئيسى تم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.

٣- أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

٤- أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

وقد تمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات التى دخلت فى ترتيب المؤشر المصرى لمسئولية الشركات منذ أول ترتيب صادر للمؤشر فى عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥ وهو أخر ترتيب صادر للمؤشر خلال فترة إعداد البحث والبالغ عددها ٧١ شركة، على أن تتمثل عينة الدراسة فى الشركات التى إستمرت فى ترتيب المؤشر فى أخر ثلاث سنوات متتالية وتحديداً أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و٢٠١٥ والبالغ عددها ١٧ شركة بعد إستبعاد البنوك نظراً لإختلاف طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقى شركات العينة.

وتم إدخال البيانات فى برنامج SPSS Vol.18 وذلك لقياس المتغيرات المستخدمة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

١- وجود إرتباط بنسبة ٨٨,٣% بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، بينما يوجد إرتباط بنسبة ٧٨,٩% بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.

٢- بناءً على نتائج إختبار مدى صحة الفرض البحثى الرئيسى فقد تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية.

٣- بناءً على نتائج إختبار مدى صحة الفرض البحثى الفرعى الأول فقد تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

٤- بناءً على نتائج إختبار مدى صحة الفرض البحثى الفرعى الثانى فقد تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية.

٥- وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية حيث إتضح من خلال إستخدام إختبار كا^{2} أن قيمة إحصاءة **كا^{2}(Chi-Square)** كبيرة حيث بلغت ١٣,٢٤٧ مما إنعكس على مستوي الدلالة الذي يساوي ٠,٠٠٠ وهذا يؤكد وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية وهذا ما ظهر جلياً في قيمة معامل الإرتباط حيث أن معاملات الإرتباط [كندال – سبيرمان] جميعها يقترب من الواحد الصحيح و هذا ما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين محل الدراسة.

٦- وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية حيث إتضح من خلال إستخدام إختبار كا^{2} أن قيمة إحصاءة **كا^{2}-(Chi-Square)** كبيرة حيث بلغت ١٠,٥٧٨ مما إنعكس على مستوي الدلالة الذي يساوي ٠,٠٠١ و هذا يؤكد وجود علاقة معنوية بين الموافقة على أن زيادة مستوى المسئولية البيئية والإجتماعية للشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية وهذا ما ظهر جلياً في قيمة معامل الإرتباط حيث أن معاملات الإرتباط [كندال – سبيرمان] جميعها يقترب من الواحد الصحيح و هذا ما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين محل الدراسة.

كما تناول **القسم الخامس الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:** وفيه تمكن الباحث من إستخلاص بعض النتائج والتى تم ذكرها سابقاً، وتقديم عدد من التوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٢/٥ التوصيات:

١- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية ومركز المديرين والمركز المصرى لمسئولية الشركات بنشر الوعى لدى الشركات المقيدة بالبورصة بإهمية الإفصاح عن الجوانب المتعلقة بالحوكمة والمسئولية البيئية والإجتماعية للشركات لما لذلك من أثر على زيادة جودة التقارير المالية.

٢- يجب على الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وضع قواعد إلزامية تتعلق بالإفصاح عن المعلومات اللازمة والضرورية لإستخدامها فى قياس الحوكمة والمسئولية البيئية والإجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- أن تتبنى الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وضع الآليات المناسبة لإلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإعداد تقارير الإستدامة.

٣/٥ التوجهات البحثية المستقبلية:

١- إختبار العلاقة بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية على أن يتم إستخدام الخصائص النوعية للمعلومات كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية.

٢- إختبار العلاقة بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية على أن يتم إستخدام مؤشر كمى أخر غير الذى تم إستخدامه فى هذه الدراسة.

٣- إختبار العلاقة بين مستوى مسئولية الشركات وجودة التقارير المالية على أن يتم إستخدام عينة مكونة من شركات من داخل المؤشر وشركات من خارج المؤشر.

٤- ضرورة إهتمام الباحثين بإجراء المزيد من الأبحاث فى مجال التنمية المستدامة والتقارير المتكاملة.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أ – الكتب:

١- د. السيد أحمد السقا، " **قراءات وبحوث فى المراجعة المتقدمة** "، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

٢- د. نور الدين عبد الله المحمودى، " **نحو نظرية المحاسبة البيئية والإجتماعية**"، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٧.

ب – الدوريات:

١- د. إبراهيم السيد عبيد، " دور التقارير المالية المنشورة فى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات فى سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصرى "، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السبعون، الجزء الأول، ٢٠٠٨، ص ص٢١٣ – ٢٧٧.

٢- د. أحمد جمعه أحمد رضوان، " أثر المسئولية الإجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات "، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد١، يونيو٢٠١٥، ص ص١٥٠ – ٢٠٦.

٣- د. أحمد رجب عبد الملك، " جودة تقارير الأعمال السنوية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة بين الإلزام بقواعد الحوكمة وضبط معايير المحاسبة المصرية "، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد١١، عدد١، يونيو٢٠٠٧, ص ص١- ٤٠.

٤- د. أمال محمد محمد عوض، " دراسة وإختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبى فى معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، إبريل ٢٠١٠، ص ص ٩١ – ١٤٥.

٥- د. إيمان محمد سعد الدين، " خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس, عدد ٣, يوليو٢٠١٣, ص ص ٤٠٨ – ٤٨٢.

٦- د. بديع الدين ريشو، " جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية "، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا, عدد١, ٢٠١٣, ص ص١٤٩ – ١٩٦.

٧- د. تامر يوسف عبد العزيز على الجندى، " تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية "، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد١٩، عدد١، إبريل ٢٠١٥، ص ص١ – ٦٥.

٨- د. حسين عبدالعال سالم غريب، " المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمُعدين و المراجعين في ضوء مبادىء الحوكمة : مع دراسة ميدانية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مجلد١٩، عدد٤، ديسمبر ٢٠١٥، ص ص ١٠٩ – ١٤٩.

٩- د. حنان محمد إسماعيل يوسف، " العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات وأدائها المالي– دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية

الشركات "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مجلد٢٠، عدد١، إبريل٢٠١٦، ص ص ٣٥٣ – ٣٩٦.

١٠- د. رشا حمادة، " قياس أثر الإفصاح الإختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان "، **المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال**، المجلد١٠، العدد٤، الأردن، ٢٠١٤، ص ص٦٧٤ – ٦٩٨.

١١- د. رضا إبراهيم صالح، " دورالإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية "، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد٣١، عدد١و٢، يناير ويولية ٢٠٠٩, ص ص٥٣ – ١٠٠.

١٢- د. رضا إبراهيم صالح، " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية تطبيقية "، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثانى، العدد الثانى، يوليو٢٠١٠، ص ص ٣٧٩ – ٤٣٤.

١٣- د. عاطف محمد أحمد, " دراسة إختبارية لآثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن ", **مجلة الدراسات المالية والتجارية**, كلية التجارة ببني سويف، جامعة القاهرة, العدد الأول, مارس ٢٠٠٣، ص ص ٤٧٧ – ٥٣٤.

١٤- د. عزة حلمى محمود شلبى، " مدخل مقترح للقياس الكمي لآليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد١، ٢٠١١، ص ص ٥٢٠ – ٥٧٨.

١٥- د. عماد سعيد الزمر، " دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد٤، أكتوبر٢٠١٢، ص ص١٢٢٧ – ١٢٨٢.

١٦- د. محمد أحمد شاهين، " دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**, كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤, ٢٠١١, ص ص٤٢٣ – ٤٧٨.

١٧- د. محمد إسماعيل عبد الله، " تحليل لأساليب القياس والإفصاح عن مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات في مصر والدور المتوقع للجهاز المركزي للمحاسبات "، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة٣٠، العدد الثاني، المجلد الأول، يونيو٢٠١٠، ص ص١٣١ – ١٧٩.

١٨- د. محمد المعتز المجتبى إبراهيم، د. رانيه نور الدين عثمان محمد، " أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسئولية الإجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية للشركة السودانية للإتصالات المحدودة سوداتل"، **مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) – الولايات المتحدة الأمريكية**، مجلد ٧، عدد٢١، ٢٠١٦، ص ص ١٠١ – ١٢٤.

١٩- د. محمود إبراهيم، نغم أحمد فؤاد مكية، " دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية "، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** (سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية) - سوريا، مجلد ٣٣، عدد٣, ٢٠١١, ص ص٤٥ – ٥٨.
٢٠- د. مدثر طه أبو الخير، " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانيه عن تطبيق معيار الإنخفاض في قيمة الأصول "، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ٢٠٠٧، ص ص١ – ٦٠.
٢١- د. ممدوح صادق محمد الرشيدى، " دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية "، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٦, عدد ٢, ديسمبر٢٠١٢, ص ص ١ – ٦٠.
٢٢- د. منال حامد فرج، " دور الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية "، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٣٤، عدد٤، ٢٠١٠, ص ص١٢٧ – ١٦٨.
٢٣- د. هشام حسن عواد المليجى، " نموذج محاسبى مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية: دراسة تطبيقية "، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف العدد الأول ٢٠٠٨، ص ص٣٥٥ – ٤٠٤.
٢٤- د. ياسر السيد كساب، د. عبد الرحمن الرزين، " دور آليات الحوكمة فى تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية "، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث والسبعون، ٢٠٠٩، ص ص٢٢٣ – ٢٦٤.
٢٥- د. يونس حسن عقل، " محددات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى: دراسة إختبارية "، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد٧٣، ٢٠٠٩، ص ص٦٩٣ – ٧٥٦.
٢٦- د. يونس حسن عقل، د. جمال على محمد، " قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسئولية الإجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG – دراسة إختبارية "، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع، ٢٠١٠، ص ص٤١٧ – ٤٦٢.

ج – الرسائل:

١- أسماء أحمد الصيرفى، " أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية "، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور، ٢٠١٥.
٢- تامر يوسف عبد العزيز على الجندي، " تطوير أساليب مراجعة الأداء الإجتماعى للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بمصر(دراسة ميدانية) " ، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، إبريل ٢٠١٤.

٣- ماجد إسماعيل أبو حمام، " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية "، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٩.
٤- محمد السيد أحمد رمضان، " إختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات (ESG) والتغير فى أسعار الأسهم: دراسة إمبريقية "، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٢٠١٣.
٥- نوفان حامد محمد العليمات، " القياس المحاسبى لتكاليف أنشطة المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عنها فى القوائم المالية الختامية: حالة تطبيقية على شركة مصفاه البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة "، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٠.
٦- هبه عبد العاطى محمد رزق، " أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية "، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١١.

د – أخرى:

١- البورصة المصرية، مؤشر S&P/EGX ESG، مقدمة، أخر تاريخ للإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٠
http://www.egx.com.eg/arabic/OverviewS-P-EGX.aspx?Nav=7
٢- البورصة المصرية، مؤشر S&P/EGX ESG، قواعد ومنهجية مؤشر S&P/EGX ESG ، ص٣. أخر تاريخ للإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٠
http://www.egx.com.eg/Arabic/IndexRulesMethodologyS-P-EGX.aspx?nav=7
٣- البورصة المصرية، " الدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة "، مشروع النسخة الأولية، أكتوبر ٢٠١٦.
٤- البورصة المصرية، " الدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة "، ملخص تنفيذى، أكتوبر ٢٠١٦.
٥- البورصة المصرية، " نشرة أداء الإستدامة "، العدد٢، ديسمبر ٢٠١٦.
٦- البورصة المصرية، " الدليل الإسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة "، النسخة النهائية، ديسمبر ٢٠١٦.
٧- الموقع الرسمى لمركز المديرين المصرى على شبكة الإنترنت، أخر تاريخ للإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٠.
http://www.eiod.org/NewsDetails_AR.aspx?ID=19
٨- الموقع الرسمى للمركز المصرى لمسئولية الشركات على شبكة الإنترنت، أخر تاريخ للإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٠ http://www.ecrc.org.eg/ESGIndex.aspx
٩- الهيئة العامة لسوق المال, " القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتى القاهرة والإسكندرية ", نوفمبر ٢٠٠٦.

١٠-اميلدا دانلوب، " التحديات التي تواجه التقارير المتكاملة والمسئولية الإجتماعية للشركات "، مبادرة بيرل، ١٤ديسمبر ٢٠١١.

١١-جهاز حماية المنافسة، قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، ٢٠١٥. أخر تاريخ للإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٠

http://www.eca.org.eg/ECA/upload/PhotoLibrary/Filename/35/CompetitionLawAr_2015.pdf

١٢- غرفة دبى، " نشرة غرفة دبي للمسؤولية الإجتماعية تستعرض أهمية التقارير المتكاملة والحوكمة المؤسسية "، يناير ٢٠١٢.أخر تاريخ للإطلاع٢٠١٦/١١/٢٠

نشـــــــرة-غرفـــــــة-دبـــــــي-للمســـــــــؤولية-الاجتماعيـــــــــة-تـــــــس-٤

www.dubaichamber.com/ar/whats.../

١٣- قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ صادر في١٩٨٣/٧/٣١.

١٤- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة، الجريدة الرسمية، العدد ٥ في١٩٩٤/٢/٣.

١٥- قانون رقم٩ لسنة ٢٠٠٩ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم٤ لسنة ١٩٩٤، الجريدة الرسمية، العدد ٩مكرر فى٢٠٠٩/٣/١.

١٦- قانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم٤ لسنة ١٩٩٤، الجريدة الرسمية، العدد ٤٢ مكرر (أ) فى ٢٠١٥/١٠/١٩.

١٧- قانون التأمين الإجتماعي رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥، الجريدة الرسمية، العدد ٣٥ (تابع) في١٩٧٥/٨/٢٨.

١٨- قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، والخاص بالعاملين المدنيين بالدولة، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ ب تابع فى١٩٧٨/٧/٢٠. والذى تم إلغاؤه بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ مكرر(أ) فى أول نوفمبر سنة ٢٠١٦.

١٩- قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، الجريدة الرسمية، العدد٤٠، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، أكتوبر ١٩٨١.

٢٠- قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، الجريدة الرسمية، العدد ٢٤(مكرر) فى١٩يونيه١٩٩١.

٢١- قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٢ يونيه ١٩٩٢.

٢٢- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية، العدد١٤(مكرر) فى٢٠٠٣/٤/٧.

٢٣- قانون رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرراً، ب في ٢٠٠٨/٦/٢٢.

٢٤- قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك فى٢٠٠٦/٥/١٩.

٢٥- قرار مجلس المديرين رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن وزارة الإستثمار بشأن إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٦- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، والمعدل بالقرار رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٢٤٧ (تابع) فى ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥، والقرار رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ١٩٩(تابع) فى ٢٨ أغسطس ٢٠١١، والقرار ٩٦٤ لسنة ٢٠١٥ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ١٦ مكرر (أ) فى ١٩إبريل ٢٠١٥، والقرار ٥٤٤ لسنة ٢٠١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٨ مكرر فى ٢٨ فبراير ٢٠١٦.

٢٧- قرار رئيس الوزراء رقم٢٢ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد٢مكرر(أ) في ٢٠١٤/١/١٥.

٢٨- د. محمود السيد الناغى، " محددات إعداد تقاريرالأداء الإجتماعى والبيئى لمنظمات الأعمال "، المؤتمر السنوى الثالث لشعبة مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة بعنوان مهنة المحاسبة والمراجعة والأزمة المالية والمتغيرات العالمية والمحلية: الظلال والرؤى، نقابة التجاريين، القاهرة،٢٠ فبراير ٢٠١٠.

٢٩- مركز المديرين – وزارة الإستثمار، " دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية "، القاهرة، فبراير ٢٠١١.

٣٠- وزارة الإستثمار، " معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ – معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل ٢٠١٥ عرض القوائم المالية "، يوليو٢٠١٥، ص٥٧.

٣١- وزارة الإستثمار، " معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ – معيار المحاسبة المصرى رقم (٧) المعدل ٢٠١٥ الأحداث التى تقع بعد الفترة المالية "، يوليو٢٠١٥، ص ص ١٧٢ – ١٧٦.

٣٢- وزارة الإستثمار، " معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ – معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المعدل ٢٠١٥ المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة "، يوليو٢٠١٥، ص ص ٦٤١ – ٦٤٢.

٣٣- وزارة الإستثمار، " معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ – إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل ٢٠١٥ – الجزء الثالث الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة "، جريدة الوقائع المصرية، العدد ١٥٨ تابع (أ)، يوليو ٢٠١٥، ص ص٢٥ – ٣٣.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

A – Periodicals:

1- B. Ackers, " Corporate Social Responsibility Assurance: how do South African Publicly Listed Companies Compare? ", **Meditari Accountancy Research**, Vol.17, No.2, 2009, pp.1 – 17.

2- Christian Leuz, Dhananjay Nada, and Peter D. Wysocki, A., "Earnings Management and Investor Protection: an International Comparison ", **Journal of Financial Economics**, Vol.69, Issue 3, Seotember 2003, pp.505-527.

3- Chou, D., Gombola, M., and Liu, F., "Earning management and Stock Performance of Reverse Leveraged Buyouts ", **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, 2006, Vol.41, No.2, pp.407-438.
4- Dechow, P., " The Quality of Accruals and Earnings: the Role of Accrual Estimation Errors ", **The Accounting Review**, Vol.77, 2002, pp.35-59.
5- Francis, J., Nada, D.J., and Olsson, P.," Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Costs of Capital ", **Journal of Accounting Research**, 2008, 46, pp.53-99.
6- Kinsey, J.P., and Shelton, S.W., " IAS Versus U.S GAAP: Assessing The Quality of Financial Reporting in South Africia, The United Kingkom, and the United Stated ", **Advanced in International Accounting**, Vol.18, 2005, pp.153-168.
7- Jonas, G. and Blanchet, J., "Assessing Quality of Financial Reporting", **Accounting Horizons**, Vol.14, No 3, 2000, pp.353-363.
8- Mclnnis, J., and Collins, D., " The Effect of Cash Flow Forecasts on Accrual Quality and Benchmark Beating ", **Journal of Accounting and Economics,** Vol.20, 2010, pp.1-20.
9- Md Habib-Uz-Zaman Khan, Abdel K. Halabi and Martin Samy,"Corporate Social Responsibility (CSR) Reporting: A study of Selected Banking Compainies in Bangladesh ", **Social Responsibility Journal**, Vol.5, No.3, 2009, pp.344- 357**.**
10- Penman, S., and Zhang, X.," Accounting Conservatism, the Quality of Earning and Stock Returns ", **The Accounting Review**, Vol.77, No.2, 2002, pp.237-265.
11- Rajgopal, S., and Venkatachalam, M., " Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility ", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.49, 2010, pp.507-540.
12- Rogers, j., " Disclosure quality and Management trading Incentives ", **Journal of Accounting Research**, Vol.46, No.5, 2008, pp.1265-1296.
13- Schipper, K. and Vincent, L., " Earnings Quality ", **Accounting Horizons**, Vol.17, No.2, 2003, pp.79-110.
14- Visvanathan, G., " An Empirical Investigation of Closeness to Cash as a Determinant of Earning Response Coefficients ", **Accounting and Business Research**, Vol.36, No.2, 2006, pp.109-120.
15- Yongtao Hong & Margaret L. Andersen, " The Relationship Between Corporate Social Responsibility and Erning Management: An Exploraty Study ", **Journal of Business Ethics,** Vol. 104, No.4, 2011, pp. 461 – 471.
16- Zhao, Y., and Chen, K., " Earnings Quality Effect of State Ant Takeover Statutes ", **Journal Accounting and Public Policy**, Vol.28, 2009, pp.92-117.

B – Other Publications & Researches:

1- Bhattacharya, N., Desai, H., and Venkataraman, K.," Earnings Quality and Information Asymmetry: Evidence from Trading Costs ", Working Paper, 2007.
2- FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No.2, "Qualitative Characteristics of Accounting Information ", May 1980.
3- FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No.8, "Conceptual Framework for Financial Reporting Chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information", September 2010.
4- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD),"Principles of Corporate Governance ", 2004.

ملحق رقم (١)

منهجية المؤشر الخاص بالحوكمة

أولاً: بالنسبة للبنود الفرعية، يتم تقييم كل بند من هذه البنود وفقاً لما هو موجود ومحقق أم غير موجود أو غير محقق، وذلك بإعطاء قيمة "واحد صحيح" فى حالة أن البند موجود ومحقق أوإعطاء قيمة "صفر" فى حالة عدم وجود أو عدم تحقق العنصر. كما أن عدد النقاط الإجمالية لكل بند رئيسى عبارة عن مجموع عدد العناصر الواردة بكل البنود الفرعية له. ثم يتم تحويل تلك النقاط الإجمالية للبند الرئيسى إلى قيمة إعتبارية من إجمالى١٠٠نقطة. فعلى سبيل المثال إذا كان مجموع النقاط للبند الرئيسى١٥ نقطة وحصلت الشركة على ١٢ نقطة فمن ثم يتم تحويل هذه النقاط إلى قيمة إعتبارية لتصبح ٨٠ نقطة من إجمالى ١٠٠ نقطة، وبالتالى تتحدد القيمة الإجمالية للمؤشرفيما يخص الحوكمة من مجموع القيم الإعتبارية للبنود الرئيسية معاً.(١)

ثانياً: ثم يتم تحويل مجموع النقاط الإعتبارية التى حصل عليها كل بند رئيسى من ١٠٠ نقطة إلى تقييم وصفى على أساس:

أقل من ٥٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٥٠ نقطة إلى أقل من ٨٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٨٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

وبالنسبة للمؤشر الإجمالى فيما يخص الحوكمة، يتم تحويل مجموع النقاط الإعتبارية التى حصل عليها من ٩٠٠ نقطة إلى تقييم وصفى على أساس:

أقل من ٤٥٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٤٥٠ نقطة إلى أقل من ٧٢٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٧٢٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

ثم يتم بعد ذلك عمل جدول شامل للتقييم الوصفى وذلك على النحو التالى :

البند الرئيسى	مجموع النقاط	التقييم الوصفى
١- هيكل الملكية وحقوق المساهمين.	.....	.....
٢- المعلومات المالية والتشغيلية.	.....	.....
٣- هيكل وعمليات مجلس الإدارة.	.....	.....
٤- أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات.	.....	.....

١- **لمزيد من التفصيل بشأن العناصر المكونة للبنود الرئيسية للمؤشر يمكن الرجوع إلى:**

- د. تامر يوسف عبد العزيز على الجندى، " تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد١٩، عدد١، إبريل ٢٠١٥، ص ص٢٤ – ٣٥.

٥- الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة.	.....	.....
٦- الإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية.	.....	.....
٧- الإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية.	.....	.....
٨- الإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة.	.....	.....
٩- الإلتزام بمتطلبات الإفصاح.	.....	.....
المؤشر العام فيما يخص الحوكمة	.....	.....

وبالتالى يمكن عمل ترتيب للشركات على مستوى البنود الرئيسية على حده وعلى مستوى المؤشر الإجمالى فيما يخص الحوكمة وذلك من خلال إعداد جدول يوضح ترتيب أعلى ٣٠ شركة أو٥٠ شركة من بين الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع توضيح القيمة الإعتبارية لكل مؤشر فرعى والقيمة الإجمالية للمؤشر العام وذلك لكل شركة من الشركات.

ملحق رقم (٢)

منهجية المؤشر الخاص بالمسئولية البيئية والإجتماعية

أولاً: بالنسبة للبنود الفرعية، يتم تقييم كل بند من هذه البنود وفقاً لما هو موجود ومحقق أم غير موجود أو غير محقق، وذلك بإعطاء قيمة "واحد صحيح" فى حالة أن البند موجود ومحقق أوإعطاء قيمة "صفر" فى حالة عدم وجود أو عدم تحقق العنصر. كما أن عدد النقاط الإجمالية لكل بند رئيسى عبارة عن مجموع عدد العناصر الواردة بكل البنود الفرعية له. ثم يتم تحويل تلك النقاط الإجمالية للبند الرئيسى إلى قيمة إعتبارية من إجمالى١٠٠نقطة. فعلى سبيل المثال إذا كان مجموع النقاط للبند الرئيسى١٥ نقطة وحصلت الشركة على ١٢ نقطة فمن ثم يتم تحويل هذه النقاط إلى قيمة إعتبارية لتصبح ٨٠ نقطة من إجمالى ١٠٠ نقطة، وبالتالى تتحدد القيمة الإجمالية للمؤشرفيما يخص المسئولية الإجتماعية والبيئية من مجموع القيم الإعتبارية للبنود الرئيسية معاً.(١)

١- **لمزيد من التفصيل بشأن العناصر المكونة للبنود الرئيسية للمؤشر يمكن الرجوع إلى:**

- تامر يوسف عبد العزيز على الجندي، "تطوير أساليب مراجعة الأداء الإجتماعى للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بمصر(دراسة ميدانية)"، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، إبريل٢٠١٤، ص ص ١٦١ – ١٦٨.

ثانياً: ثم يتم تحويل مجموع النقاط الإعتبارية التى حصل عليها كل بند رئيسى من١٠٠نقطة إلى تقييم وصفى على أساس:

أقل من ٥٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٥٠ نقطة إلى أقل من ٨٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٨٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

وبالنسبة للمؤشر العام ، يتم تحويل مجموع النقاط الإعتبارية التى حصل عليها من ٤٠٠ نقطة إلى تقييم وصفى على أساس :

أقل من ٢٠٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٢٠٠ نقطة إلى أقل من ٣٢٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٣٢٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

ثم يتم بعد ذلك عمل جدول شامل للتقييم الوصفى وذلك على النحو التالى :

البند الرئيسى	مجموع النقاط	التقييم الوصفى
١- البيئة.	.....	.....
٢- الموظفين.	.....	.....
٣- المجتمع.	.....	.....
٤- العملاء / المنتج.	.....	.....
المؤشر العام فيما يخص المسئولية البيئية والإجتماعية	.....	.....

وبالتالى يمكن عمل ترتيب للشركات على مستوى البنود الرئيسية على حده وعلى مستوى المؤشر العام فيما يخص المسئولية البيئية والإجتماعية وذلك من خلال إعداد جدول يوضح ترتيب أعلى ٣٠ شركة أو ٥٠ شركة من بين الشركات المقيدة بالبورصة مع توضيح القيمة الإعتبارية لكل مؤشر فرعى والقيمة الإجمالية للمؤشر العام وذلك لكل شركة من الشركات.